



جامعة المنصورة
كلية التربية

أثر السياق فى تفسير المعنى
دراسة بين النحاة والأصوليين

إعرار

د. عبد الله على أبو شبانة خلف

مدرس النحو والصرف

قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية

كلية التربية - جامعة المنصورة

أثر السياق في تفسير المعنى

دراسة بين النحاة والأصوليين

نظرية السياق واحدة من النظريات اللغوية الحديثة في دراسة المعاني النحوية، وتهتم هذه النظرية بتحديد مجالات الترابط والانتظام لكل كلمة من كلمات اللغة.

وتكمن أهمية السياق في دوره الفاعل في فهم المعنى، "فالكلمة تكتسب مدلولها من السياق، وتتغير هذه الدلالة بتغييره وإن كان هذا لا ينفي وجود دلالة للكلمة المفردة أو عدة دلالات احتمالية، لو خلت منها لبطلت وظيفتها في السياق، ويأتي السياق ليحدد أجواءها".^(١)

وتقوم فكرة البحث الحالي على أساس الترابط اللغوي الموجود بين النحو والدلالة، هذا الترابط الذي يظهر من خلال دراسة النصوص في سياقاتها المتعددة التي ترد فيها.

إن الفهم الصحيح لقواعد النحو المختلفة هو في الأصل فهم للعنصر الدلالي الذي يقوم عليه النص، وهذا الفهم الدلالي لا يتوصل إليه إلا من خلال السياق الذي يرد فيه النص بنوعيه المقامي والمقالى.

وجدير بالذكر أن النحو العربي منذ نشأته الأولى اهتم بالمعنى، يدلنا على ذلك ما ورد من حديث أبي الأسود الدؤلي مع ابنته وتخطنته إياها بناء على المعنى، فهناك تفاعل قائم ومستمر بين الوظيفة النحوية والدلالة المعجمية للمفرد الذي يشغل هذه الوظيفة، ويشكل هذا التفاعل بينهما مع الموقف المعين المعنى الدلالي للجملة كلها، والجملة هي الغاية الأولى لكل نظام نحوي، إذ يعمل على كشف تركيبها، ويحاول أن يربط بين الصورة الصوتية المنطوقة لها والمعنى المراد منها من خلال النظام العقلي الذي يحكمها".^(٢)

إن المعنى المقصود لا يحصل من الكلمات المستقلة أو الكلمات المتباعدة، بل يحصل المعنى من خلال الكلام المؤلف مع بعضه، فالكلام "إنما وضع للفائدة، والفائدة لا تجنى من الكلمة الواحدة، وإنما تجنى من الجمل ومدارج القول".^(٣)

وقد ذكر ابن فارس أن: "للكلام حروف مؤلفة دالة على معنى".^(٤)

(١) مديحة جابر السايح، المنهج الأسلوبى في النقد الأدبى في مصر، ص: ١٧٤، الهيئة العامة لقصور الثقافة، مصر، ط ١، ٢٠٠٣م.

(٢) د. محمد حماسة، النحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي)، ص: ١٩، ط ١، القاهرة، ١٩٨٣م.

(٣) الخصائص، ٣٣١/٢.

(٤) الصحاحي، ص: ٤٨.

وكان هدفي في هذا البحث:

أولاً: بيان أثر السياق في تفسير المعنى عند النحاة من خلال بعض النصوص التي نقلها سيبويه عن أستاذه الخليل بن أحمد، وكذلك نصوص سيبويه في الكتاب.

ثانياً: دراسة أثر السياق في توجيه المعنى عند الأصوليين من خلال تحليل لبعض نصوص ابن قيم الجوزية.

وقد آثرت تناول هذا كله في صورة قضايا تُبرزُ فكرة البحث.

ومن ثم فقد قُسم البحث إلى فصلين:

الأول: السياق ودوره في تفسير المعنى عند النحاة، واشتمل هذا الفصل عدة قضايا وهي:

- ١- دور العلاقات بين عناصر الجملة الواحدة في تحديد المعنى.
- ٢- علم المخاطب ودوره في تحديد المعنى.
- ٣- بيئة النص ودورها في تحديد المعنى.
- ٤- الترتيب بين العناصر اللغوية للتركيب ودورها في تحديد المعنى.
- ٥- التطريز الصوتي ودوره في تحديد المعنى.
- ٦- العلاقة بين المتكلم والمخاطب ودورها في تحديد المعنى.
- ٧- ملابسات المسرح اللغوي ودورها في تحديد المعنى.

الثاني: السياق ودوره في تفسير المعنى عند الأصوليين وتناولت فيه بعض القضايا، ومن هذه القضايا:

- ١- السياق اللغوي ودوره في تحديد الدلالة.
- ٢- السياق وتحديد مرجع الضمير.
- ٣- السياق وتفسير دلالة الفعل الزمنية.
- ٤- السياق وبيان الحذف والذكر.
- ٥- السياق ورعاية ما يكون من الهيئات.
- ٦- السياق وتوجيه الخطاب.

وكل هذه التقسيمات من منطلق أن الكلمة تتفاعل مع وظيفتها تفاعلا خاصا يكسبها معنى خاصا، وقدرة الوظيفة النحوية على التفاعل مع كل كلمة قدرة هائلة؛ لأن هناك عنصرا مهما يتفاعل معها هو عنصر الموقف والسياق^(١).

إن التحليل النحوي يؤدي دورا مهما في التوصل إلى العناصر الأساسية التي تتكون منها أية جملة، ويمكن النظر في تلك العناصر من خلال التحليل الدلالي أيضا وبذلك يتم المزج بين النحو والمعنى.

الفصل الأول

السياق ودوره في تفسير المعنى عند النحاة

أولاً: ماهية السياق

١- مفهوم السياق.

أ- المفهوم اللغوي.

ب- المفهوم الاصطلاحي.

٢- أهمية السياق.

ثانياً: حدود السياق

ثالثاً: السياق ودوره في تفسير المعنى عند النحاة

- تقديم.

١. دور العلاقات بين عناصر الجملة الواحدة في تحديد المعنى.

٢. علم المخاطب ودوره في تحديد المعنى.

٣. بيئة النص ودورها في تحديد المعنى.

٤. الترتيب بين العناصر اللغوية للتركيب ودوره في تحديد المعنى.

٥. التطريز الصوتي (الوقف والنبر والتنغيم) ودوره في تحديد المعنى.

٦. العلاقة بين المتكلم والمخاطب ودورها في تحديد المعنى.

٧. الحال المصاحبة للكلام (ملايسات المسرح اللغوي) ودورها في تحديد

المعنى.

- استخلاص.

أولاً: السياق ودوره في تفسير المعنى عند النحاة:

١) ماهية السياق:

أ) المفهوم اللغوي للسياق:

ذهب ابن فارس إلى أن السين والواو والقاف أصل واحد، وهو حَدْوُ الشيء، يُقال ساقه يسوقه سوقاً، والسيِّفة ما استيق من الدواب، ويُقال: سَقَّتْ إلى امرأتى صداقتها وأسقته، والسوق مشتقة من هذا لما يُساق إليها من كل شيء، والجمع أسواق. والساق للإنسان وغيره، والجمع: سَوَق. وإنما سميت بذلك؛ لأن الماشي ينساق عليها. (١)

وذكر ابن منظور أن السياق لغة من الجذر اللغوي (س و ق)، والكلمة مصدر ساق يسوق سوقاً وسياقاً، فالمعنى اللغوي يشير إلى دلالة الحدث، والتتابع.

وذكر أيضاً: السَّوق: معروف، ساق الإبل وغيرها يسوقها سوقاً وسياقاً، وهو سائق وسواق؛ شذو للمبالغة.. وقد انسأقت وتساوقت الإبل تساقاً إذا تتابعت، وكذلك تقاودت، فهي متقاودة ومتساوقة، وفي حديث أم معبد: فجاء زوجها يسوق أعزرا ما تساق؛ أي ما تتابع، والمساوقة: المتابعة كأن بعضها يسوق بعضاً. (٢)

فالسباق يشير إلى تتابع الحدث وتواليه، وذكر الزمخشري أنه: "من المجاز وهو يسوق الحديث أحسن سياق، وإليك سياق الحديث، وهذا الكلام مساقه إلى كذا، وجئتك بالحديث على سوقه؛ أي سرده". (٣)

وذكر التهانوي أن: السياق في اللغة بمعنى الإيراد. (٤)

وفي المعجم الوسيط: "ساق الحديث: سرده، وسلسله. وساقه: تابعه، وسأيره وجاراه، وتساوقت الماشية ونحوها: تتابعت وتزاحمت في السير. وتساوق الشينان: تسأيرا أو تقارنا، ويُقال: ولدت المرأة ثلاثة ذكور ساقاً على ساق؛ أي بعضهم في إثر بعض، ليس بينهم أنثى، وسباق الكلام: تتابعه وأسلوبه الذي يجري عليه". (٥)

(١) ابن فارس: أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥ هـ)، مقاييس اللغة، مادة (س و ق)، تج: أ. عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، د.ت.

(٢) ابن منظور، جمال الدين أبي الفضل بن محمد بن مكرم (ت ٧١١ هـ)، لسان العرب، مادة (س و ق). (٣) الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨ هـ)، أساس البلاغة، ص ٣١٤، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٤ هـ.

(٤) التهانوي، محمد علي الفاروقي (ت ١١٥٨ هـ)، كشف اصطلاحات الفنون، ٢٧/٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧ م.

(٥) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، مادة (س و ق).

وإذا كان المفهوم اللغوي لمصطلح السياق يشير إلى التابع والتوالي فإنه يمكن أن يُنظر إليه من ناحيتين؛ "أولاهما: توالي العناصر التي يتحقق بها التركيب والسبك، والسياق من هذه الزاوية يسمى سياق النص، والثانية: توالي الأحداث التي صاحبت الأداء اللغوي، وكانت ذات علاقة بالاتصال، ومن هذه الناحية يسمى السياق: سياق الموقف".^(١)

ويلاحظ مما سبق أن مصطلح (السياق) يشير إلى معاني الارتباط، والتسلسل، والانتظام، أو إلى إلحاق شيء بشيء آخر، أو اتصاله به، أو اقتفائه أثره.

ب) المعنى الاصطلاحي للسياق:

إن معاني النصوص ودلالاتها لا تتضح إلا من خلال السياق الذي ترد فيه؛ لأن النص "كائن حي يتشكل مع القراءة الواعية، والتحليل الهادف الذي يجعل للسياق والموقف اللغوي دورا أساسيا عند التحليل، هذا السياق هو الذي يحدد مكونات النص، بل يوجد لها".^(٢)

ورغم انتشار مصطلح السياق بين الدارسين للعربية إلا أن التحديد الدقيق لمعناه الاصطلاحي أمر صعب، بل ومختلف حوله، ولعل هذه الصعوبة هي التي دفعت بعضا ممن كتبوا عن السياق أن يبتعدوا عن وضع تعريف شامل له، وكانوا في دراستهم للسياق ينتقلون من تحديد مفهومه اللغوي إلى بيان أهميته في دراسة المعنى، وإظهار وظائفه وعناصره، وفي هذا المعنى يذكر الدكتور محمد حبلص:

"إذا كنا نشعر بالصعوبة الواضحة في تجلية المقصود بالسياق بوصفه مصطلحا فإن مرجع هذه الصعوبة في نظري هي محاولة العثور على تعريف للمصطلح من ذلك النوع الجامع المانع كما يقول المناطقة، وسوف أولي وجهي شطر ناحية أخرى لعلها أجدى في تجلية المقصود بالسياق.. أعنى بذلك صرف الجهد في التعرف على خصائص السياق، وفهم عناصره، وبيان دوره في تحديد المعنى كما يظهر ذلك عند أصحاب نظرية السياق".^(٣) كما أشار جون لاينز إلى ذلك فقال: "لا يمكن إعطاء جواب بسيط على السؤال: ما هو السياق؟".^(٤)

(١) د. تمام حسان، قرينة السياق، ص: ٣٧٥، (بحث مقدم في الكتاب التكراري للاحتفال بالعيد المنوي لكلية دار العلوم، مطبعة عيبر للكتاب، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).

(٢) د. أحمد عفيفي، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، ص: ٤٧، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط١، ٢٠٠١م.

(٣) د. محمد يوسف حبلص، البحث الدلالي عند الأصوليين، ص: ٢٩، عالم الكتب، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

(٤) جون لاينز، اللغة والمعنى والسياق، ص: ٢٤٢، ترجمة د. عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، سلسلة المائة كتاب، ط١، ١٩٨٧م.

وقد حاول أولمان أن يضع تعريفا للسياق فنكر أنه: "النظم اللفظي للكلمة وموقعها من ذلك النظم بأوسع معاني هذه العبارة".^(١)

- . وقد علق د. كمال بشر على هذا التعريف بقوله:

"إن السياق على هذا التفسير ينبغي ألا يشمل "الكلمات والجمل الحقيقية السابقة واللاحقة فحسب، بل القطعة كلها، والكتاب كله، كما ينبغي أن يشمل بوجه من الوجوه كل ما يتصل بالكلمة من ظروف وملابسات".

ومع صعوبة تحديد معنى السياق إلا أنه يمكن القول: إن مصطلح السياق شاع استعماله بمعاني مختلفة، فقد يستعمل للدلالة على السياق النصي؛ أي الكلمات أو العبارات التي تجاور كلمة أو عبارة ما داخل النص، كما يستعمل للدلالة على الظروف والملابسات الخارجية التي تستعمل بدورها لتأويل لفظة أو عبارة، أو نص ما.

٢) أهمية السياق

يؤدي السياق دوره في تحديد الدلالة المقصودة من الكلمات في جملها، وقد أشار العلماء إلى أهميته، وذكروا عبارتهم الدالة: لكل مقام مقال. فالكلمة لا معنى لها خارج السياق الذي ترد فيه؛ إذ يقوم السياق ووضع الكلمة في موقعها داخل التركيب اللغوي بتحديد دلالة الكلمة تحديدا دقيقا مهما تعددت معانيها، ويصرف ما يدعى من التباس، أو إبهام، أو غموض في الدلالة بسبب هذه الظاهرة.^(٢)

وحول الدور الذي يؤديه السياق في فهم معاني الكلمات يقول فنديس: "الذي يُعين قيمة الكلمة في كل الحالات... إنما هو السياق؛ إذ إن الكلمة توجد في كل مرة تستعمل فيها في جو يحدد معناها تحديدا مؤقتا، والسياق هو الذي يفرض قيمة واحدة بعينها على الكلمة بالرغم من المعاني المتنوعة التي بوسعها أن تدل عليها".^(٣)

فالسبب له دور كبير في تحديد دلالة الكلمات، والوقوف على المعاني المقصودة دون غيرها، وتصحيح المفاهيم الخاطئة التي قد تُظن لبعض الكلمات. يضاف إلى ذلك أن السياق يساعد في تعيين دلالة الصيغ الصرفية؛ فربما جاءت بعض الأبنية متحدة الوزن، ولكنها

(١) ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص: ٥٤ - ٥٥، ترجمة: د. كمال بشر، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٧٥م.

(٢) انظر: د. أحمد نصيف الجنابي، ظاهرة المشترك اللفظي ومشكلة غموض الدلالة، ص: ٤٠٠ - ٤٠١، مجلة المجمع العلمي العراقي، الجزء الرابع، المجلد الخامس والثلاثون، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

(٣) فنديس: اللغة، ص: ٢٣١، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، الأنجلو المصرية، ١٩٥٠.

تختلف في دلالتها على المعنى المراد، والذي يحدد هذه الدلالة إنما هو سياق الكلام. ومن ذلك على سبيل المثال: أسماء الزمان والمكان؛ حيث تصاغ من الثلاثي المجرد على وزن (مفعَل) بفتح العين، نحو: مذهب، ومشرب، ومخرج.. إلا في ثلاث حالات فإنها تكون على وزن (مفعِل) بكسر العين^(١)، وفي كل ما تقدم لا يمكن الوقوف على الفرق بين الزمان والمكان إلا بالسياق الذي يحدد المراد ويعين المقصود. ومن ذلك أيضا: النسب إلى ما أخره ياء مشددة، نحو: كرسى، وشافعى، ففي هذه الحالة يتحد لفظ المنسوب وغير المنسوب والذي يفرق بينهما إنما هو السياق.^(٢)

وإذا كان للسياق هذا الدور في تحديد معاني الكلمات، فإن له دورا في تحديد معاني التراكيب التي ترد فيها الكلمات، إذ إن الكلمة في حد ذاتها لا قيمة لها ما لم تكن داخل سياق يبرزها ويبين أهميتها، ومن ثم فإن العلاقة النحوية لا ميزة لها في ذاتها فليست للكلمات المختارة ميزة في ذاتها، ولا لوضع الكلمات المختارة في موضعها الصحيح ميزة في ذاتها ما لم يكن ذلك كله في سياق ملائم.^(٣)

وقد أشار الدكتور محمد حماسة إلى التفاعل بين العناصر النحوية والدلالية، فكما يمدُّ العنصر النحوي العنصر الدلالي بالمعنى الأساسي في الجملة، فإن العنصر الدلالي - هو الآخر - يمد العنصر النحوي ببعض الجوانب التي تساعد على تحديده وتمييزه، فبين الجانبين أخذ رعاء وتبادل وتأثير مستمر.^(٤)

ولا يمكن بحال نكران تأثير دلالة سياق النص اللغوي، وسياق الموقف الملابس له على العناصر النحوية من حيث الذكر والحذف، والتقديم والتأخير، ولا ينكر أن دلالة السياق تجعل الجملة ذات الهيئة التركيبية الواحدة بمفرداتها نفسها إذا قبلت بنصها في مواقف مختلفة تختلف باختلاف السياق الذي ترد فيه مهما كانت بساطة هذه الجملة وسذاجتها.^(٥)

(١) يصاغ اسما الزمان والمكان من الثلاثي المجرد على وزن (مفعِل) بكسر العين في الحالات الآتية:

أ - الماضي صحيح الأحرف الثلاثة ومضارعة مكسور العين، نحو: جَلَسَ يجلسُ مجلس.

ب - الماضي مثال وفاؤه واو، نحو: وضع يضع موضع.

ج - الماضي الأجوف على أن يكون حرف العلة ياء، نحو: باع يبيع مبيع.

(٢) انظر: د. دردير محمد أبو السعود، دلالة السياق وأثرها في الأساليب العربية، ص: ٥٠٧ - ٥٠٩، مجلة

كلية اللغة العربية بأسبوط، العدد السابع، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

(٣) د. محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، ص: ٩٨.

(٤) السابق، ص: ١١٣.

(٥) السابق، نفسه.

ومعلوم أن دور السياق في تحديد المعنى أمر متفق عليه بين اللغويين منذ القدم، بل إن لغوى الغرب أكدوا عليه أيضا، فقد حاول فيرث أن يثبت القول بأن المعنى وظيفة السياق.^(١)

ثانيا: حدود السياق:

السياق - بصفة عامة - مصطلح ربما يُوجه عند بعض الدارسين إلى النظم اللفظي للكلمة بما في ذلك البيئة المحيطة بالعنصر اللغوي، وإذا كان الأمر على هذا النحو فإن السياق يحده -في الأغلب - العنصر اللغوي موضع التحليل. فإذا كان العنصر المطلوب تحليله أو دراسته هو الوحدة الصوتية PHONEME فنحن أمام أقل حدود السياق في النص، وهو السياق الصوتي phoneme context، ويكون حد هذا السياق هو الكلمة بمفهومها الشائع.^(٢)

وإذا كان العنصر المراد تحليله هو الكلمة أو المورفيم morpheme فإن حدود السياق تمتد قليلا لتصل إلى ما هو أكبر منها وهو الجملة؛ ذلك أن الكلمة في الأغلب تتحدد وجودا ومعنى في إطار الجملة، أما حين يكون العنصر المطلوب تحليله والوصول إلى معناه هو الجملة فإن حدود السياق تمتد إلى النص المكون من عدة جمل قد تكون فقرة أو عدة فقرات.^(٣)

السياق ودوره في تفسير المعنى عند النحاة:

ورد لفظ السياق في التراث العربي بهذه الصيغة، ونال اهتمام القدماء لإدراكهم أهميته في فهم النصوص وبنائها، غير أنه لم يُوضع له تعريف محدد، ولم يجر له في كتب الاصطلاح ذكر، واستخدام القدماء لمصطلح السياق كان استخداما عاما^(٤)، ولم يكن يحمل المفهوم الاصطلاحي الذي أصبح شائعا بين علماء اللغة المحدثين بعد ذلك.^(٥)

(1) R.H. Robins: A short history of linguistics, P. 213. Longman's Green and COLTD. Second impression, 1969, Linguistics Library

(٢) د. ردة الله بن ردة بن ضيف الله، دلالة السياق، ص: ٥٣، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٤هـ.

(٣) انظر: السابق ونفس الصحيفة.

(٤) انظر: التعريفات للجرجاني، والكليات للكفوي، ومعجم المصطلحات البلاغية للدكتور أحمد مطلوب، وكالة المطبوعات، الكويت.

(٥) انظر: استخدام أبي البركات الأنباري لفظ (الكلام) للدلالة على السياق اللغوي عند حديثه عن حذف أحد عناصر التركيب لدلالة الكلام عليه؛ وذلك في إعرابه لقوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ﴾ (مريم: ٧٤)، البيان في غريب إعراب القرآن، تح. د. طه عبد الحميد، ١٣٣ / ٢ - ١٧٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

ومن ثم فإنه يمكن القول إن " القنماء لم يقتصروا على النظر في بنية النص اللغوي كما لو كان شكلا منعزلا عن العوامل الخارجية التي تلفه وتحيط به، وإنما أخذوا مادتهم اللغوية على ما يبدو من معالجتهم لها على أنها ضرب من النشاط الإنساني الذي يتفاعل مع محيطه وظروفه، كما فطنوا إلى أن الكلام له وظيفة ومعنى في عملية التواصل الاجتماعي، وأن هذه الوظيفة وذاك المعنى لهما ارتباط وثيق بسياق الحال أو المقام وما فيه من شخوص وأحداث".^(١)

ولست أتفق مع الرأي القائل: بأن اللغويين القنماء اعتمدوا في مرحلة تدوين النحو وتعييده على السياق الجزئي المتمثل في الشواهد الشعرية والنثرية المعزولة عن نصوصها، وضربوا صفحا عن النصوص الكاملة الموثوق بها نحو: القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وهذا منهج لا غبار عليه - من وجهة نظر صاحب هذا القول - إذ كان هدفهم الوصول إلى الصحة النحوية.^(٢)

والقول باعتماد القنماء على السياق الجزئي يُعد أمرا غير مقبول؛ لأنه يؤدي إلى قصور في فهم النصوص اللغوية، وهو أمر يناقض ما وصلنا من دراسات قيمة للقنماء باستقراءها يتبين للجميع أن الأمر عندهم لم يقف عند حدود السياق الجزئي، بل كانوا يعرفون عناصر السياق اللغوي، ويعرفون أيضا سياق الموقف أو ما يعرف في الدراسات اللغوية بسياق الحال، بل وصلوا بعلمهم وحسن تفكيرهم إلى كل أطراف الموقف اللغوي من مُرسل، ومُرسل إليه، ورسالة (شفرة) وموقف محيط بهذه الأطراف، وهذا ما نوضحه في التحليل السياقي للنصوص اللغوية الآتية:

العلاقات بين عناصر الجملة الواحدة وتحديد المعنى:

إن وصف العلاقات بين عناصر الجملة يعتمد على أساسين؛ أحدهما لغوي، والآخر عقلي، ويتضح ذلك من قول الخليل - رحمه الله - الذي نقله عنه تلميذه سيبويه في معرض تحليله لقول الشاعر:

إذا تَعَنَّى الحَمَامَ الوَرَقَ هَيَجَنِي ولو تَغَرَّبْتُ عنها أَمْ عَمَّارٍ^(٣)

(١) د. كمال بشر، مدخل إلى علم اللغة الاجتماعي، ص: ٦٦، دار الثقافة العربية، ١٩٩٤م.

(٢) د. فتحي ثابت علم الدين: أثر السياق في مبنى التركيب ودلالته دراسة نصية من القرآن، ص: ٥ - ٩، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العربية والإسلامية، المنيا، ١٩٩٤م.

(٣) البيت من البسيط، ونسبه أ / عبد السلام هارون للناطقة للذبياني، الكتاب، ١/ ٢٨٦.

ومعلوم أن دور السياق في تحديد المعنى أمر متفق عليه بين اللغويين منذ القدم، بل إن لغوى الغرب أكدوا عليه أيضا، فقد حاول فيرث أن يثبت القول بأن المعنى وظيفة السياق.^(١)

ثانياً: حدود السياق:

السياق - بصفة عامة - مصطلح ربما يُوجه عند بعض الدارسين إلى النظم اللفظي للكلمة بما في ذلك البيئة المحيطة بالعنصر اللغوي، وإذا كان الأمر على هذا النحو فإن السياق يحده - في الأغلب - العنصر اللغوي موضع التحليل. فإذا كان العنصر المطلوب تحليله أو دراسته هو الوحدة الصوتية PHONEME فنحن أمام أقل حدود السياق في النص، وهو السياق الصوتي phoneme context، ويكون حد هذا السياق هو الكلمة بمفهومها الشائع.^(٢)

وإذا كان العنصر المراد تحليله هو الكلمة أو المورفيم morpheme فإن حدود السياق تمتد قليلاً لتصل إلى ما هو أكبر منها وهو الجملة؛ ذلك أن الكلمة في الأغلب تتحدد وجوداً ومعنى في إطار الجملة، أما حين يكون العنصر المطلوب تحليله والوصول إلى معناه هو الجملة فإن حدود السياق تمتد إلى النص المكون من عدة جمل قد تكون فقرة أو عدة فقرات.^(٣)

السياق ودوره في تفسير المعنى عند النحاة:

ورد لفظ السياق في التراث العربي بهذه الصيغة، ونال اهتمام القدماء لإدراكهم أهميته في فهم النصوص وبنائها، غير أنه لم يُوضع له تعريفٌ محدد، ولم يجز له في كتب الاصطلاح ذكر، واستخدام القدماء لمصطلح السياق كان استخداماً عاماً^(٤)، ولم يكن يحمل المفهوم الاصطلاحي الذي أصبح شائعاً بين علماء اللغة المحدثين بعد ذلك.^(٥)

(1) R.H. Robins: A short history of linguistics, P. 213. Longman's Green and COLTD. Second impression, 1969, Linguistics Library

(٢) د. ردة الله بن ردة بن ضيف الله، دلالة السياق، ص: ٥٣، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٤هـ.

(٣) انظر: السابق ونفس الصحيفة.

(٤) انظر: التعريفات للجرجاني، والكليات للكفوي، ومعجم المصطلحات البلاغية للدكتور أحمد مطلوب، وكالة المطبوعات، الكويت.

(٥) انظر: استخدام أبي البركات الأنباري لفظ (الكلام) للدلالة على السياق اللغوي عند حديثه عن حذف أحد عناصر التركيب لدلالة الكلام عليه؛ وذلك في إعرابه لقوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِّنْ قَرْنٍ﴾ (مريم: ٧٤)، البيان في غريب إعراب القرآن، تح. د. طه عبد الحميد، ١٣٣ / ٢ - ١٧٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

ومن ثم فإنه يمكن القول إن " القدماء لم يقتصروا على النظر في بنية النص اللغوي كما لو كان شكلا منعزلا عن العوامل الخارجية التي تلفه وتحيط به، وإنما أخذوا مادتهم اللغوية على ما يبدو من معالجتهم لها على أنها ضرب من النشاط الإنساني الذي يتفاعل مع محيطه وظروفه، كما فطنوا إلى أن الكلام له وظيفة ومعنى في عملية التواصل الاجتماعي، وأن هذه الوظيفة وذاك المعنى لهما ارتباط وثيق بسياق الحال أو المقام وما فيه من شخوص وأحداث".^(١)

ولست أتفق مع الرأي القائل: بأن اللغويين القدماء اعتمدوا في مرحلة تدوين النحو وتعييده على السياق الجزئي المتمثل في الشواهد الشعرية والنثرية المعزولة عن نصوصها، وضربوا صفحا عن النصوص الكاملة الموثوق بها نحو: القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وهذا منهج لا غبار عليه - من وجهة نظر صاحب هذا القول - إذ كان هدفهم الوصول إلى الصحة النحوية.^(٢)

والقول باعتماد القدماء على السياق الجزئي يُعد أمرا غير مقبول؛ لأنه يؤدي إلى قصور في فهم النصوص اللغوية، وهو أمر يناقض ما وصلنا من دراسات قيمة للقدماء باستقراءها يتبين للجميع أن الأمر عندهم لم يقف عند حدود السياق الجزئي، بل كانوا يعرفون عناصر السياق اللغوي، ويعرفون أيضا سياق الموقف أو ما يعرف في الدراسات اللغوية بسياق الحال، بل وصلوا بعلمهم وحسن تفكيرهم إلى كل أطراف الموقف اللغوي من مُرسل، ومُرسل إليه، ورسالة (شفرة) وموقف محيط بهذه الأطراف، وهذا ما نوضحه في التحليل السياقي للنصوص اللغوية الآتية:

العلاقات بين عناصر الجملة الواحدة وتحديد المعنى:

إن وصف العلاقات بين عناصر الجملة يعتمد على أساسين؛ أحدهما لغوي، والآخر عقلي، ويتضح ذلك من قول الخليل - رحمه الله - الذي نقله عنه تلميذه سيبويه في معرض تحليله لقول الشاعر:

إِذَا تَغَنَّى الْحَمَامُ الْوَرَقَ هَيْجَنِي وَلَوْ تَغَرَّبْتُ عَنْهَا أَمْ عَمَّارٌ^(٣)

(١) د. كمال بشر، مدخل إلى علم اللغة الاجتماعي، ص: ٦٦، دار الثقافة العربية، ١٩٩٤م.

(٢) د. فتحي ثابت علم الدين: أثر السياق في مبنى التركيب ودلالته دراسة نصية من القرآن، ص: ٥ - ٩، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العربية والإسلامية، المنيا، ١٩٩٤م.

(٣) البيت من البسيط، ونسبه أ / عبد السلام هارون للناطقة للذبياني، الكتاب، ٢٨٦/١.

نكر سيبويه:

قال الخليل - رحمه الله - لما قال: هِجَنِي، عُرِفَ أنه قد كان ثَمَّ تَنَكَّرُ لتَنَكَّرِهِ الحِمَامِ، وتَهَيِّجِهِ، فألْقَى ذلك الذي قد عُرِفَ منه على أمِ عَمَارٍ، كأنه قال: هِجَنِي فَتَنَكَّرَنِي أمِ عَمَارٍ^(١).

يتبين لنا من كلام سيبويه أن للسياق دوراً في فهم الوصف النحوي الذي يعتبر وصفاً للعلاقات التي تربط عناصر الجملة الواحدة بعضها ببعض الآخر، والعلاقة التي تصفها القواعد النحوية هي نفسها مستمدة من أمرين؛ أحدهما لغوي: يحكمه وضع الكلمات بطريقة معينة وبصيغة معينة في كتل صوتية خاصة، والآخر عقلي: وهو المفهوم المترتب على الوضع السابق من حيث ارتباط كل هيئة تركيبية بدلالة وضعية معينة^(٢).

ونكر سيبويه أيضاً:

"ومثل ذلك أيضاً قول الخليل - رحمه الله - وهو قول أبي عمرو: أَلَا رَجُلٌ إِمَّا زَيْدًا وَإِمَّا عَمْرًا؛ لأنه حين قال: أَلَا رَجُلٌ فَهُوَ مَتَمَّنٌ شَيْئًا يَسْأَلُهُ وَيُرِيدُهُ، فكأنه قال: اللّهُمَّ اجْعَلْهُ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا، أَوْ: وَقَدْ لِي زَيْدًا أَوْ عَمْرًا"^(٣).

فكلمة (زيداً) وكلمة (عمراً) نصبتا بفعل محذوف استُدعى عقلياً بمجرد سماع الكلام السابق عليهما وهو: (ألا رجل)، فالمعنى عند العرب كان "ضرباً من اختبار الأطراد في التفسير النحوي؛ وكأنما كان يتعاورون هذا الملحظ ليمتحنوا صلاحيته في إطار مناظرتهم الخلافية الخصبة"^(٤).

والمأمل لكلام الخليل السابق يلحظ أن تفسير العلاقات السياقية والوصول إلى المعنى النحوي يعتمد طريقتين:

الأول: لغوي متمثل في الشاهدين السابقين في (هيجني) و (ألا رجل).

الثاني: عقلي استدعاه الذهن بمجرد سماع العنصر اللغوي.

ولا يمكن الوصول للمعنى النحوي دون الاعتماد على الجانبين معاً؛ اللغوي والعقلي.

(١) للكتاب، ١ / ٢٨٦.

(٢) د. محمد حماسة، النحو والدلالة، ص: ٤٠.

(٣) للكتاب، ١ / ٢٨٦.

(٤) للكتاب: ١ / ٢٨٣ - ٢٨٤.

ونكر سيبويه أيضا في نفس الباب:

"ومما ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره. «انتهوا خيرا لكم»
(النساء: ١٧١)، ووراءك أوسع لك، وحسبك خيرا لك إذا كنت تأمر، ومن ذلك قول الشاعر
وهو ابن أبي ربيعة:

فواعد يه سرختي مالك أو الربا بينهما سهلا

وإنما نصبت خيرا لك، وأوسع لك؛ لأنك حين قلت: انته، فأنت تريد أن تخرجه من أمر
وتدخله في آخر. وقال الخليل: كأنك تحمله على ذلك المعنى، كأنك قلت: انته وادخل فيما هو
خير لك، فنصبتَه؛ لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له: انته، أنك تحمله على أمر آخر، فلذلك
انتصب، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر
حين قال له: انته، فصار بدلا من قوله: انت خيرا لك، وادخل فيما هو خير لك".^(١)

فالنصب نتيجة لمعنى عقلي يدور في نفس المتكلم، ويفهمه المخاطب بالإضافة إلى كثرة
الاستعمال.

والاعتماد على السياق هنا هو الذي أدى إلى حذف بعض عناصر الجملة والاكتفاء
ببعضها الآخر، ومن ثم فإن هناك محاور ترتكز عليها الجملة التي تُعد صحيحة نحويا ودلاليا
في اللغة وهي:

- ١- وظائف نحوية بينها علاقات أساسية تمد المنطوق بالمعنى الأساسي.
- ٢- مفردات يتم الاختيار من بينها لشغل الوظائف النحوية.
- ٣- علاقات دلالية متفاعلة بين الوظائف النحوية والمفردات المختارة.
- ٤- السياق الخاص الذي ترد فيه الجملة سواء أكان سياقاً لغويا أم غير لغوي.

ونقل سيبويه عن الخليل أيضا قوله في تعليقه على قول الشاعر:

وتأوي إلى نسوة عطل و شعنا مرضيع مثل المغالي

قال: "كانه حيث قال "إلى نسوة عطل" صرن عنده ممن علم أنهن شعث، ولكنه ذكر ذلك
تشبيها لهن وتشويها. قال الخليل: كأنه قال: وأذكرهن شعنا، إلا أن هذا فعل لا يُستعمل
إظهاره".^(٢)

(١) النحو والدلالة، ص: ٢٥.

(٢) للكتاب، ٦٦/٢.

فتفسير النصب هنا قائم على إرادة المتكلم من جهة وعلى العلاقة بين المتكلم والمخاطب من جهة أخرى، كما أن تقدير الحذف هنا يتم في ضوء التفسير الداخلي للجملة، ومن ثم لا يمكن إنكار دور المفردات المستخدمة في الجملة في معرفة المحذوف "مِنْ حَيْثُ إِنَّ هَذِهِ الْمَفْرَدَاتُ بِالْعَلَاqَاتِ النَّحْوِيَّةِ الَّتِي تَقَعُ بَيْنَهَا تَعْدُ قَرِينَةً لَفْظِيَّةً أَوْ حَالِيَّةً تَسَاعِدُ عَلَى الْحُكْمِ بِالْحَذْفِ".^(١)

وفي حديثه عن (قد) ذكر أنها " جواب لقوله لمأ يفعل، فتقول: قد فعل. وزعم الخليل أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخير".^(٢)

في هذا النص يتضح اهتمام الخليل بالعلاقة بين طرفي الحديث (المتكلم والمستمع). فالمخاطب في حاجة إلى تأكيد الجواب، ومن ثم على المتكلم أن يراعي حال المخاطب، فيستعمل (قد) التي تقيد التأكيد مع الماضي، فالإنسان إذا سأل عن فعل فاعل أو كان يتوقع أن يُخبر به قيل له: قد فعل، وإذا كان المخبر مبتدئاً، قلت: فعل فلان كذا، وإذا أردت أن تنفي والمحدث يتوقع إخبارك عن ذلك الفعل قلت: لمأ يفعل، وهو نقيض قد فعل، وإذا ابتدأت قلت: لم يفعل".^(٣)

والقاريء لهذا الكلام لا يمكن له أن يعتمد في تفسيره على الجانب اللغوي فحسب وإنما لابد من وصف الموقف الاجتماعي الذي يستعمل فيه النص، وما يتضمنه هذا الاستعمال من حال المخاطب، وحال المتكلم، وموضوع الكلام، من أجل الوصول إلى المعاني النحوية والدلالات الإيحائية لعناصر الكلام المختلفة.

علم المخاطب ودوره في تفسير المعنى النحوي الدالي:

إن المتلقي للخطاب أو الكلام يعد عنصراً مهماً في صياغة هذا الكلام وتكوينه من جهة والوصول إلى معناه من جهة ثانية "إذ يكون مركز الاهتمام في عملية الإنجاز؛ ليتسنى التبليغ المناسب وإبراز المقصد المطلوب، ولهذا فإن معرفة حال المخاطب في حياته العامة وصلته بالكلام وقت وروده، تسهم في تحقيق التحليل النحوي الدقيق".^(٤)

(١) النحو والدلالة، ص: ١٣٤.

(٢) الكتاب، ٤ / ٢٢٣.

(٣) السابق، نفس الصحيفة (هامش).

(٤) د. فخر الدين قباوة، التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص: ٦١، المصرية العالمية للنشر، لونجمان، القاهرة، ٢٠٠٢م.

وقد فطن القنماء إلى ذلك وأسوسا كثيرا من أقوالهم على هذا الأمر، ومن ذلك ما ذكره سيبويه في قوله:

"وسألت الخليل عن قوله جل ذكره: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فَتَحْتِ أَبْوَابَهَا﴾ (الزمر: ٧٣) أين جوابها؟ وعن قوله جل وعلا: ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ﴾ (البقرة: ١٦٥)، ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ﴾ (الأنعام: ٢٧) فقال: إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم لعلم المُخْبِر لأي شيء وُضِعَ هذا الكلام".^(١)

إن حذف الجواب في الآيات السابقة الذكر معتمد فيه على علم المخاطب بما حذف، ومعلوم أن الله سبحانه وتعالى كان يخاطب العرب على قدر لغتهم. والقاريء لكلام الخليل يستوقفه مصطلح (علم المخبر) فهو مصطلح يدل على معرفته بأصول الخطاب، ودور المتكلم في فهم المعاني والدلالات.

وقد نقل سيبويه عن الخليل أنه قال: "وُجِدَ في أشعار العرب (رُبَّ) لا جواب لها، ومن ذلك قول الشماخ:

ودويّة ففسر تَمَشِّي نَعَامَهَا كمشي النصارى في خفاف الأرنج

وهذه القصيدة التي فيها هذا البيت لم يَجِئَ فيها جواب لرُبَّ، لعلم المخاطب أنه يريد قَطَعْتَهَا، وما فيه هذا المعنى".^(٢)

فحذف جواب (رُبَّ) معتمد على علم المخاطب، وذكر أبو علي الفارسي أن "حذف الجواب في مثل هذا الموضع أفخم؛ لأن المخاطب يتوهم كل شيء، فإذا ذُكِرَ شيء بعينه حضره فهمه".^(٣)

ويمكن القول: إن النحاة منذ القدم قد فطنوا إلى أن: "الخبرة بتركيب العربية هي في الوقت ذاته خبرة بالأغراض التي تعبر عنها اللغة. وبعبارة ثانية أدرك النحاة أن هناك التحاما بين ما يسمى تراكيب وما نسميه باسم المعاني أو الخواطر. فالمعقولات العامة لم تكن عائقا يعوق النحاة دون الإحساس الواضح أو المبهم بالصلة المتبادلة بين ما كان يسمى أحيانا باسم

(١) الكتاب، ٣ / ١٠٣.

(٢) الكتاب، ٣ / ١٠٣ - ١٠٤.

(٣) أبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، تح. د. عوض القوزي، ٢ / ٢٧، ط١، ١٤١٢ - ١٩٩٢م.

المعنى، وما يسمى باسم اللفظ... ظل إحساس النحاة قائماً بالعلاقة المتينة بين ما يسمى باسم اللغة وما يسمى باسم الأغراض أو المعاني". (١)

وهذه الآراء التي ساقها سيبويه على لسان أستاذه الخليل تبرز اهتمام الخليل بالسياق اللغوي وسياق الموقف أيضاً، ومن ثم فمن الطبيعي أن يستفيد اللاحقون له من ذلك، وقد ظهر هذا الأمر جلياً عند تلميذه سيبويه إذ يقول:

قال الشاعر أبو داود:

أَكَلُ امرئٍ تحسبين امرأً ونارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ ناراً

فاستغنيت عن تثنية كل - أي ذكرها مرة أخرى - لذكرك إياه في أول الكلام، ولقلة التباسه على المخاطب". (٢)

والشاهد في البيت السابق هو جر كلمة (نار) والتقدير: وكل نار، وحذفت كلمة (كل) لأنه سبق ذكرها في الشطر الأول من البيت، ومن ثم فإن الأمر لا يلتبس على المخاطب. وسيبويه في توجيهه للإعراب هنا اعتمد على عنصر لغوي ذكر في أول البيت وجعله دالاً على عنصر محذوف، كما جعل ذكر العنصر الأول سبباً في عدم غموض المعنى والتباسه على المخاطب.

بيئة النص ودورها في تفسير المعنى النحوي الدلالي:

يقصد ببيئة النص هنا ما اصطُح على تسميته بسياق الحال، الذي يقوم على تحليل اللغة في ضوء رصد علاقتها بالسمات والمتغيرات في العالم الخارجي الذي تجرى فيه.

وقد اهتمت علماء العربية منذ زمن كبير إلى ما يتصل بسياق الموقف من ملابسات؛ كالسامع، والمقام، وظروف المقام، وكل ما يقوم بين هذه العناصر من روابط، وقد تحدث علماء القرآن عن أسباب النزول، وتحدث علماء الحديث عن أسباب الورود، وتحدث الأدباء والنقاد عن أسباب وظروف الإنشاد، وقد ذكر الجاحظ أن "جماع البلاغة التماس حسن الموقف، والمعرفة بساعات القول، وألا يكلم سيد الأمة بكلام الأمة، ولا الملوك بكلام

(١) د. مصطفى ناصف، النحو والشعر، قراءة في دلائل الإعجاز، ص: ٣٣، مجلة فصول، العدد الثالث،

أبريل ١٩٨١م.

(٢) الكتاب، ١ / ٦٦.

السوقة... ومدار الأمر على إفهام كل قوم بمقدار طاقتهم، والحمل عليهم على أقدار منازلهم".^(١)

ذكر سيبويه في باب ما يضم في الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي: "وذلك قولك إذا رأيت رجلا متوجها وجهة الحاج، قاصدا في هيئة الحاج، فقلت: مكة ورب الكعبة.. كأنك قلت: يريد مكة والله، ويجوز أن تقول: مكة والله، على قولك أراد مكة والله، كأنك أخبرت بهذه الصفة عنه أنه كان فيها أمس، فقلت: مكة والله، أي أراد مكة إذ ذاك".^(٢)

وهذا النص يوضح لنا أن المعنى الدلالي، وكذلك الإعراب يُوَجِّهَان من خلال معرفة السياق وملابسات الكلام، ومن ثم فإن النص اللغوي بصفة عامة يجب أن ينظر إليه بوصفه نصا في موقف، أو حدثا اتصاليا، أو شبكة من العلاقات الناتجة من تضافر نظمه بمستوياته المختلفة، وتكون المهمة التي يطمح إلى تحقيقها أو إنجازها هي مناقشة النص في سياق الإبلاغ الأدبي من حيث إنتاجه والاستقبال في العوامل الأدبية والاجتماعية والنفسية والتي تؤثر في النص أو الخطاب".^(٣)

يقول سيبويه: "ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿بَلْ مَلَأَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ (البقرة: ١٣٥) أي: بل نتبع ملة إبراهيم حنيفا، كأنه قيل لهم: اتبعوا، حين قيل لهم: ﴿كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾^(٤)

ونص سيبويه السابق يدل على أن هناك مستويين للكلام، أحدهما منطوق به معلوم لدى كل من المتحدث والمستقبل، والآخر غير منطوق به لكنه متعارف عليه من خلال السياق الاجتماعي الذي ورد فيه للكلام.

ومعنى هذا أن التراكيب اللغوية لا يتوقف تفسيرها والوصول إلى دلالتها على مجرد إدراك العناصر الموجودة بها، وإنما تشترك العناصر غير اللغوية أيضا في تحديد دلالات الكلمات، ومن هذه العناصر البيئة الاجتماعية التي قيل فيها الكلام.

وقد فسر ابن يعيش مثل هذه النصوص بقوله:

(١) الجاحظ: أبو عثمان عمرو بن بحر (ت: ٢٥٥هـ)، البيان والتبيين، ١/٩٢ - ٩٣، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت.

(٢) الكتاب، ١ / ٢٥٧.

(٣) د. سعيد حسن بحيري، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، ص: ٥٧، لونجمان، ط، ١٩٩٧م.

(٤) الكتاب، ١/٢٥٧

"إن قرائن الأحوال قد تغني عن اللفظ، وذلك أن المراد من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا ظهر المعنى بقرينة حالية أو غيرها لم تحتج إلى اللفظ المطابق، فإن أتى باللفظ المطابق جاز وكان كالتأكيد، وإن لم يؤت به فلاستغناء عنه، فلذلك يجوز حذف العامل".^(١)

وقديما أشار الأمدي إلى أهمية السياق الاجتماعي فقال: "إن معرفة كون هذه الألفاظ أو تلك دلالة على هذه المعاني أو تلك لهو أمر يُعرف بأمر خارج عن تلك الألفاظ".^(٢)

ومن ذلك أيضا قول سيبويه: "ولو رأيت ناسا ينظرون الهلال وأنت منهم بعيد فكبروا لقلت: الهلال ورب الكعبة، أي: أبصروا الهلال. أو رأيت ضربا فقلت على وجه التقاؤل: عبد الله، أو بعبد الله يكون".^(٣)

ونص سيبويه هذا يؤكد أن هناك مستويين أحدهما منطوق، والآخر غير منطوق، ولكن غير المنطوق يتحكم في المنطوق ويوجه تفسيره؛ لأنه مراد حكما وتقديرا، ولأنه المعول على فهم للمعنى الذي يؤتى بالألفاظ من أجل التعبير عنه، فإذا فهم هذا المعنى من غير النطق ببعض الألفاظ فإن المتكلم بالخيار في أن يحذف هذا اللفظ أو يذكره مادام هناك دليل لفظي أو حالي في الكلام أو ما يلابسه".^(٤)

ويمكن تحليل نص سيبويه السابق على النحو التالي:

القرينة الحالية: تبدو في أن المتكلم ينظر إلى السماء وقت كونها صافية، فهو إذن قد اختار الوقت المناسب للاستطلاع، وعند رؤيته للهلال قال: الهلال والله، فحذف الفعل الناصب؛ لأنه يريد أن يصل إلى هدفه بسرعة، وهناك قرينة خاصة منطوق بها وهي قول المتكلم: الهلال والله، ومن خلالها يمكن أن تصل إلى الأصل المقدر للمنطوق (الهلال)، وهذا الأصل هو: رأيت الهلال.

وقد نكر الجاحظ أن: "المعنى ليس يشرف بأن يكون من معاني الخاصة، وكذلك ليس يتضح بأن يكون من معاني العامة، وإنما مدار الشرف على الصواب، وإحراز المنفعة مع موافقة الحال، وما يجب لكل مقام من مقال".^(٥)

(١) شرح المفصل، ١ / ١٢٥.

(٢) الأمدي: سيف الدين أبو الحسن على بن أبي على بن محمد الأمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ١ / ٦٩.

تح: إبراهيم العجوز، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

(٣) للكتاب، ١ / ٢٥٧.

(٤) النحو والدلالة، ص: ١٣٤.

(٥) البيان والتبيين، ١ / ١٣٦.

إن المعنى المراد الوصول إليه عبارة عن وحدة مركبة من مجموعة من الوظائف اللغوية الصوتية، والفلولوجية، والمورفولوجية، والنحوية، والمعجمية، ولكي تصل إلى حقيقة هذا المعنى لابد من تحليل هذه الوحدة على هذه المستويات اللغوية مع بيان العوامل الخارجية، والسياق الاجتماعي، أو بعبارة أخرى: المعنى المقالي، والمعنى المقامي. (١)

وقد توقف سيبويه أمام تركيب لغوية، مثل: زيداً، وعمراً، ورأسه وقد علل نصبها من خلال ملاحظته لسياق الحال الذي وردت فيه، فهي مفعول به لفعل محذوف يستدل عليه من الظروف المحيطة بالكلام فيقول:

"ومثل ذلك أن ترى رجلاً يريد أن يوقع فعلاً، أو رأيته في حال رجل قد أوقع فعلاً، أو أخبرت عنه بفعل، فتقول: زيداً، تريد: اضرب زيداً، أو: أتضرب زيداً؟" (٢)

ويقول أيضاً: أما الموضع الذي يضم فيه وإظهاره مستعمل، فنحو قولك: زيداً لرجل قد ذكر ضربه، تريد: اضرب زيداً. (٣)

ونكر الشنتمري أن النصب في مثل هذه التراكيب أقوى، وعلل ذلك بقوله: "لأنك إذا رفعت فتقديره: كلامك زيداً، أو: نكرتك زيد، على معنى: نكرتك زيداً، وكلامك اسم زيد، فيكون على سعة الكلام." (٤)

إن المعنى النحوي أو الدلالي لا يتحدد بمجرد النظر إلى مفردات الكلام أي المعنى المقالي فقط، وإنما يعد المعنى المقامي أيضاً عاملاً مهماً في تحديد محتوى القضية، وكلما كان وصف المقام أكثر تفصيلاً كان المعنى الدلالي الذي يريد الوصول إليه أكثر وضوحاً. (٥)

ويرى أولمان: "أن نظرية السياق إذا طبقت بحكمة تمثل حجر الأساس في علم المعنى، وقد قادت بالفعل إلى الحصول على مجموعة من النتائج الباهرة في هذا الشأن، إنها مثلاً قد

(١) انظر: د. محمود السمران، علم اللغة مقننة للقراري، العربي، ص: ٣٣٧ وما بعدها، د. حلمي خليل، العربية علم اللغة النبوي، دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، ص: ٢١٦، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨م.

(٢) الكتاب، ١ / ٢٥٧.

(٣) الكتاب، ١ / ٢٩٧.

(٤) الأعلام الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى (ت: ٤٧٦ هـ)، النكت في تفسير كتاب سيبويه، ١ / ٣٥٥ - ٣٥٦، تح: زهير عبد المحسن سلطان، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، ط١، ١٩٨٧م.

(٥) انظر: د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: ٣٤٦، د. سعد مصلوح: الدراسة الإحصائية للأسلوب، ص: ٢١٧.

أحدثت ثورة في طرق التحليل الأدبي، ومكنت الدراسة التاريخية للمعنى من الاستناد إلى أسس حديثة أكثر ثباتاً.^(١)

ويمكن القول: إن فهم معنى التراكيب النحوية، وإدراك ما لحقها من حذف أو زيادة، أو اتساع، أو تقديم، أو تأخير وغيرها من الظواهر النحوية لا يقتصر على معرفة النظام الصوتي لهذه اللغة، ولكن لابد من تصافر مجموعة من العناصر اللغوية وغير اللغوية لفهم هذه التراكيب.^(٢)

الترتيب بين العناصر اللغوية للتراكيب ودوره في تحديد المعنى النحوي الدلالي:

إذا كان النظر إلى طريقة ترتيب العناصر اللغوية داخل التركيب وما يترتب على ذلك من دلالات من متطلبات السياق اللغوي، فإنه يمكن القول: إن سبويه قد أولى هذا الترتيب عناية كبيرة واهتماماً واسعاً، ويفهم من كلامه أن التقديم على ضربين؛ ضرب يكون المقدم فيه على نية التأخير، وذلك إذا أبقيت المقدم على حكمه الإعرابي الذي كان عليه قبل التقديم، كتقديم المفعول على الفاعل في نحو: ضرب عمراً زيداً، وتقديم الخبر على المبتدأ في نحو: منطلق زيد، وضرب آخر لا يكون على نية التأخير، وإنما ينتقل المقدم من حكم إلى حكم، ومن باب إلى آخر، ومثال ذلك أن صفة النكرة إذا تقدمت على الموصوف تحولت إلى الحال، وذلك قولك: هذا قائماً رجلاً، ومن ثم يقبح أيضاً أن تقول: قائم زيد، إذا لم تجعل الخبر وهو (قائم) على نية التأخير، لأن حد الجملة الاسمية أن يتقدم ما هو بالابتداء أولى، وهو المعرفة.^(٣)

يقول سبويه معلقاً على جملة: ضرب عبد الله زيداً: فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيداً عبد الله؛ لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول معه وإن كان مؤخراً في اللفظ، فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدماً، وهو عربي جيد كثير، كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم بيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم.^(٤)

وسبويه هنا يعتمد على دلالة العلامة الإعرابية في تفسير التقديم والتأخير، أو في بيان الفاعل والمفعول، فقد لاحظ أن المعنى النحوي لزيد وعبد الله غير مختلف في الجملتين، وهذا

(١) ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص: ٦٦ - ٦٧.

(٢) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص: ٤١.

(٣) انظر: الكتاب، ٢ / ١٢٢ - ١٢٥، ٢ / ١٢٢.

(٤) الكتاب، ١ / ٣٤.

واضح من قوله: "جرى اللفظ كما جرى في الأول"؛ أي رفعت الفاعل (عبدُ الله) مع التأخير، ونصبت المفعول (زيداً) مع التقديم.

وهذه العلامة الإعرابية التي يتوصل بها إلى الفاعل والمفعول من عناصر السياق اللغوي التي تسهم في تحديد المعنى النحوي وبخاصة مع وجود ترتيب يخالف الترتيب الأصلي، وقد علل سيبويه هذه المخالفة في الترتيب بين عناصر التركيب اللغوي بإرادة المتكلم أو العرب.

وقد أكد على أهمية العلامة الإعرابية وتفريقها بين نائب الفاعل والمفعول فيما بُني للمفعول من الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر فيقول: "وذلك قولك: كُسي عبدُ الله الثوبَ، وأعطى عبدُ الله المالَ، رفعت (عبدُ الله) ههنا كما رفعتَه في (ضُرب) حين قلت: ضُرب عبدُ الله، وشغلت به: (كُسي) و(أعطى)، كما شغلت به (ضُرب)، وانتصب (الثوب) و (المال)؛ لأنهما مفعولان تعدى إليهما فعلُ مفعولٍ هو بمنزلة الفاعل، وإن شئت قدمت وأخرت، فقلت: كُسي الثوب زيدَ، وأعطى المالَ عبدُ الله، كما قلت: ضُرب زيداً عبدُ الله، فأمره في هذا كأمر الفاعل".^(١)

إن الإعراب قرينة سياقية تساعد على توضيح المعنى ولا يجوز ترجيحها على بقية القرائن؛ لأن الإعراب وحده لا ينهض بالعبء الملقى عليه في تحديد المعنى الوظيفي والدلالي ضمن السياق النحوي إلا بتضافره مع القرائن الأخرى.

يتضح مما سبق أن ترتيب العناصر اللغوية داخل التركيب وما يطرأ عليه من تقديم أحد العنصرين على الآخر لا يسوغه فقط السياق اللغوي، وإنما يرجع ذلك إلى سياق الحال، والعوامل الخارجية التي تحيط بالحدث اللغوي كالمتكلم، وموقفه من المتلقي من جهة ومن عناصر التركيب اللغوي من جهة ثانية، وتقديمه لما يراه محل العناية والاهتمام.

وبصفة عامة يمكن القول: إن القنماء اهتموا بتحليل الجملة من حيث ترتيبها وارتباط ألفاظها، وتامها، وأثر ذلك في تحديد معناها، يقول ابن جني: "يدلك على تمكن المعنى في أنفسهم، وتقدمه للفظ عندهم تقديمهم لحرف المعنى في أول الكلمة، وذلك لقوة العناية به، فقدموا دليله ليكون ذلك إمارة لتمكنه عندهم، وعلى ذلك تقدمت حروف المضارعة في أول الفعل إذ كن دلائل على الفاعلين، من هم، وما هم، وكم عدتهم، نحو: افعل، ونفعل، ويفعل...".^(٢)

(١) الكتاب، ١ / ٤١ - ٤٢.

(٢) الخصائص، ١ / ٢٢٦.

وقد أكد سيبويه على العلاقة بين التقديم والتأخير من جهة، وما يدور في نفس المتكلم من يقين أو شك من جهة ثانية فيقول:

" فإذا ابتداء كلامه على ما في نيته من الشك أَعْمَلَ الفعل قَدَّمَ أو أَّخَّرَ." (١)

فالشك يداخله من بداية الكلام، ومن ثم فإنه يُعْمَلُ الفعل سواء قدمه أو أخره، فيقول: ظننت زيدا قائماً، وزيداً ظننت قائماً، وزيدا قائماً ظننت. وهكذا يظهر أن التقديم والتأخير في هذا الباب ليس للعناية والاهتمام كالموضع السابق في تقديم المفعول على الفاعل أو الفعل، وإنما تأخير الفعل هنا لعامل نفسي طرأ على المتكلم أثناء كلامه، وحول يقينه إلى شك، فالزومه ذلك المعنى أن يورد كلامه على ما كان في نفسه من يقين أو لا. ولما كان في نفسه الشك من البداية جاز أن يورد ألفاظه على أي وجه شاء. (٢)

وقد ذكر سيبويه علة أخرى للتقديم غير العلتين السابقتين؛ وهي: تنبيه المخاطب وتأكيد الكلام، يقول سيبويه: "فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيدٌ ضربته، فلزمته الهاء، وإنما تريد بقولك مبنى عليه الفعل أنه في موضع (منطلق) إذا قلت: عبد الله منطلق، فهو في موضع هذا الذي بُني على الأول وارتفع به، وإنما قلت: عبد الله، فنبهته له، ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء." (٣)

وقد نقل عبد القاهر الجرجاني علة التنبيه عند سيبويه فقال:

" وهذا الذي قد ذكرت من أن تقديم ذكر المحدث عنه يفيد التنبيه له قد ذكره صاحب الكتاب في المفعول إذا قُدِّمَ فَرُفِعَ بالابتداء، وبُني الفعل الناصب كان له عليه، وعُدِّي إلى ضميره فشغل به، كقولنا في: ضربت عبد الله، عبدُ الله ضربته. فقال: وإنما قلت: عبد الله فنبهته له ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء." (٤)

ثم يوضح عبد القاهر الجرجاني كيف يكون الاسم دالا على التنبيه ومؤكدا للكلام فيقول:

" فإن ذلك من أجل أنه لا يوتى بالاسم معرَى من العوامل إلا لحديث قد نوى إسناده إليه. وإذا

(١) الكتاب، ١ / ١٢٠.

(٢) انظر: - د. عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، ص: ٨٢ - ٨٣، دار نهضة مصر، القاهرة، ط ١٩٧٠م.

- د. أحمد سعد محمد، الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في البحث البلاغي، ص: ٢٨٤ - ٢٨٥، مكتبة الآداب، القاهرة، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

(٣) الكتاب، ١ / ٨١.

(٤) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص: ١٥٣، تح: د. محمد رضوان، د. فايز الداية: مكتبة سعد الدين، دمشق، ط ٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

كان كذلك فإذا قلت: (عبدُ الله) فقد أشعرت قلبه بذلك أنك قد أردت الحديث عنه، فإذا جئت بالحديث... فقد علم ما جئت به، وقد وطأت له، وقَدِّمَت الإعلام فيه، فدخل على القلب دخول المأنوس به، وقَبِلَه قبول المنهي، له المطمئن إليه، وذلك لا محالة أشد لثبوتها، وأنفى للشبهة، وأمنع للشك، وأدخل في التحقيق^(١).

إن المعنى النحوي عند عبد القاهر الجرجاني يتحقق بالتوفيق في اختيار المفردات ووظائفها النحوية على الهيئة المرادة من قبل المتكلم^(٢).

فالألفاظ المفردة "التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأن ينضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها من فوائد"^(٣).

التطريز الصوتي (الوقف، والنبر، والتنغيم) ودوره في تحديد المعنى النحوي:

أشار سيبويه إلى دور التطريز الصوتي (الوقف، والنبر، والتنغيم) في بيان صحة التراكيب اللغوية من جهة وبيان المعنى من جهة ثانية.

فأما الوقف فقد اعتمد عليه سيبويه في توجيه المعنى على مستوى التركيب وجعله ضابطاً لصحة التركيب ومن ذلك قوله: "واعلم أنه يصح زيدا عليك، وزيدا حذرك؛ لأنه ليس من أمثلة الفعل ففتح أن يجري ما ليس من الأمثلة مجراها إلا أن تقول: زيدا فتتصب بإضمارك الفعل، ثم تذكر (عليك) بعد ذلك"^(٤).

ف (عليك) اسم فعل أمر يتعدى إلى مفعول به، و(حذرك) اسم فعل يدل على النهي ويتعدى أيضاً إلى مفعول به، ولكنهما لا يتصرفان تصرف الفعل، ولذلك فَبِح عند سيبويه تقديم معموله عليه في نحو: (زيدا عليك)، و(زيدا حذرك). غير أنه وجد وجهاً لجواز ذلك مستعينا بظاهرة الوقف، وعندئذ نقول: (زيدا) نصبا على إضمار فعل الإغراء أو التحذير، ثم نقول بعد أن نقف: (عليك) للبيان، ومن ثم فإن الوقف قد ساهم في بيان صحة التركيب من جهة، والوقوف على المعنى من جهة أخرى.

وتتضح أهمية الوقف بوصفه عنصراً من العناصر الصوتية في السياق اللغوي في قول سيبويه: "وسألته - يعني الخليل - عن قوله عز وجل: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾"^(٥) (الأنعام: ١٠٩)

(١) دلائل الإعجاز، ص: ١٢٨.

(٢) انظر: النحو والدلالة، ص: ١٦٣.

(٣) دلائل الإعجاز، ص: ٤١٥.

(٤) الكتاب ١ / ٢٥٢ - ٢٥٣.

(٥) كسر همزة "إنها" قراءة ابن كثير، وخلف وغيرهما، انظر: ابن الجزري: الحافظ محمد بن محمد دمشقي، النشر في القراءات العشر، ٢ / ٢٦١، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

ما منعها أن تكون كقولك: ما يدريك أنه لا يفعل؟ فقال: لا يحسن ذا في ذا الموضع، إنما قال: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾، ثم ابتدأ فأوجب فقال: ﴿أَلَمْ يَأْتِ إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ولو قال: وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون، كان ذلك عذرا لهم^(١).

فكره الخليل أن يجعل (أنها) في صلة (يشعركم)، معللا ذلك بأنه يصير عذرا لهم. ألا ترى أنه لو قال لك قائل في رجل يقرأ شيئا: إنه لا يفهم ما يقرأ، فقلت: ما يدريك أنه لا يفهم لكان ذلك عذرا للقارئ؛ أي أنه يفهم، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ بفتح الهمزة، فالتقدير: ما يدريك أنهم لا يؤمنون إذا جاءت؛ أي: لو جاءت لآمنوا، وليس هذا هو المقصود من الآية^(٢).

إذن هذه الآية فيها قراءتان، كسر همزة إن وفتحها، فمن كسرها فقد أتم الكلام بقوله: وما يشعركم، ووقف على ذلك، ثم أخبر الله عنهم إنهم لا يؤمنون، ومن فتحها فقد تم الكلام أيضا عند قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ ثم استأنف الكلام وأبهم أمرهم، ولم يخبرهم بإيمان ولا غيره فقال "أنها" على معنى "لعلها"^(٣).

وأما التنغيم فيظهر أثره في بيان الدلالات وتفسير النصوص من قول سيبويه: "اعلم أن المندوب مدعو، ولكنه متفجع عليه، فإن شئت ألحقت في آخر الاسم الألف؛ لأن الندبة كأنهم يترنمون فيها، وإن شئت لم تلحق كما لم تلحق في النداء، واعلم أن المندوب لا بد له من أن يكون قبل اسمه (يا) أو (وا)، كما لزم (يا) المستعاث به، والمتعجب منه"^(٤).

وإذا تأملنا قول سيبويه السابق وقفنا عند قوله: "كأنهم يترنمون فيها" والترنم: تطريب وتحسين للصوت يكسبه النادب لصيغة المندوب؛ لأن الندبة تفجع ونوح من حزن وغم يلحق النادب على المندوب عند فقد، فيدعوه وإن كان يعلم أنه لا يجاب دعاؤه، ولكن دعاؤه لإزالة الشدة، وندبته للدلالة على ما ناله من الحزن لفقد. ولما كان المندوب ليس بحيث يسمح احتياج إلى غاية بعد الصوت فألزموا أوله (يا) أو (وا) وآخره الألف في الأكثر من الكلام؛ لأن الألف أبعد للصوت وأمكن للمد"^(٥).

(١) الكتاب، ٣ / ١٢٣.

(٢) التعليقة على كتاب سيبويه، ٢ / ٢٣٥.

(٣) انظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه، ٢ / ٧٦٦.

(٤) الكتاب، ٢ / ٢٢٠.

(٥) انظر: الكتاب، ٢ / ٢٢٠ هامش، والنكت في تفسير كتاب سيبويه، ١ / ٥٦٤.

ويعتمد سيبويه في تفسير المعنى النحوي في أبواب الندبة، والاستغاثة، والتعجب على ما يسميه بالاجتهاد أو الاحتلاط أو الترتم.^(١)

يقول سيبويه: " وأما المستغاث به فد (يا) لازمة له ؛ لأنه يجتهد، فكذلك المتعجب منه؛ وذلك: يا للناس، ويا للماء، وإنما اجتهد؛ لأن المستغاث عندهم مترآخ أو غافل والمتعجب كذلك، والندبة يلزمها (يا) و(وا) ؛ لأنهم يحتلطون ويدعون ما قد فات وبعُد عنهم. ومع ذلك أن الندبة كأنهم يترنمون فيها، فمن ثم ألزموها المد، وأنحقوا آخر الاسم المد مبالغة في الترتم."^(٢)

فالمستغيب والمتعجب يبذلون المجهود في إطالة الصوت؛ لأن المستغاث به، والمتعجب منه مترآخيان أو غافلان، فيحتاج تنبيه كل واحد منهم إلى إطالة الصوت بأداة النداء (يا)، ومن ثم فهي هنا لازمة، ولا يجوز حذفها كما كان الأمر في باب النداء. أما الندبة فقد جعلها سيبويه موضعا للاجتهاد في إطالة ورفع الصوت؛ لأن المندوب فانت بعيد، وجعلها كذلك موضعا للتطريب وتحسين الصوت والتغني فألزمها (يا) أو (وا) في أولها، وألفا في آخرها.

فسيبويه إذن في تحديده للمعاني النحوية يعتمد على معطيات اللغة أو ما يمكن أن نقول عنه العناصر اللغوية الواردة في الكلام من جهة والعناصر غير اللغوية أو ما سماه هو (ما فيه الحال) أو (ما يرى من الحال) من جهة أخرى.

العلاقة بين المتكلم والمخاطب ودورها في تحديد المعنى النحوي:

اهتم القدماء بالعلاقة بين المتكلم والمخاطب ؛ لما لها من دور في فهم معنى التراكيب اللغوية، والوقوف على توجيه الكلمات الإعرابي داخل جملها، فإدراك حال المتكلم بمعرفة حياته العامة، وموقفه وقت إنشاء الكلام وإيراده يسهم في إدراك مضامين النص ويهدي إلى الصواب في تحليل ما التبس منه، وكذلك المتلقي للخطاب فهو عنصر هام في صياغة الخطاب وتكوينه، إذ يكون مركز الاهتمام في عملية الإنجاز؛ ليتسنى التبليغ المناسب، وإبراز المقصد المطلوب، ولذلك فإن معرفة حال المخاطب في حياته العامة وصلته بالكلام وقت وروده تسهم في تحقيق التحليل النحوي الدقيق ومن ثم الوقوف على المعنى النحوي الدلالي للتراكيب والكلمات.

(١) حَاطَ حَاطًا وأحط وأحطط: حلف ولجَّ وغضب واجتهد... قال الأزهري: والاحتلاط: الاجتهاد، انظر:

اللسان، مادة: حَطَّ.

(٢) الكتاب، ٢ / ٢٣١.

ولنتأمل قول سيبويه: " فإذا قلت: كان زيد، فقد أبتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك، فإنما ينتظر الخبر، فإذا قلت: حليماً، فقد أعلمته مثل ما علمت، فإذا قلت: كان حليماً. فإنما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة، فهو مبدوء به في الفعل وإن كان مؤخراً في اللفظ. فإن قلت: كان حليماً أو رجلاً، فقد بدأت بنكرة، ولا يجوز أن تخبر المخاطب عن المنكور، وليس هذا بالذي ينزل به المخاطب منزلتك في المعرفة، فكهوا أن يقربوا باب لبس". (١)

فالعلاقة بين المتكلم والمستقبل لها أهميتها في تحديد معاني الكلام.

يقول سيبويه:

"ومما يختار فيه النصب قول الرجل: من رأيت؟ وأيهم رأيت؟، فتقول: زيداً رأيت، تنزله منزلة قولك: كلمت عمراً وزيداً لقيته. إلا ترى أن الرجل يقول: من رأيت؟ فتقول: زيدا على كلامه، فيصير هذا بمنزلة قولك: رأيت زيدا وعمرا. يجري على الفعل كما يجري الآخر على الأول بالواو. فإنما تحمل الاسم على ما يحمل السائل". (٢)

وهذا النص يوحي بأن هناك اتفاقاً بين المتكلم والمخاطب أبرمه الاتفاق اللغوي ونظامه وقوانينه على علاقات لغوية معينة عندما تجري في مجالاتها المألوفة - ويكون ذلك أيضاً بقانون خاص - فإنه يشترط أن يكون المخاطب فاهماً للمعنى، ولا يفهم المخاطب ذلك إلا إذا كان هذا التجوز أو كسر الاختيار من العرف اللغوي؛ أي من سليفة المتكلم والمستمع معا وكفاية كل منهما اللغوية، وهذا هو الجانب الإبداعي في اللغة". (٣)

إن الأمر عند سيبويه لم يقف عند حد بيان المتكلم لكلامه، وإنما يوضح في موضع آخر أن الجواب الصادر من المخاطب (رد الفعل) يكون على قدر ما فهمه من المتكلم، فإذا قلت: "مررت برجلين مسلم وكافر، جمعت الاسم وفترت النعت، وإن شئت كان المسلم والكافر بدلا، كأنه أجاب من قال: بأي ضربٍ مررت؟ وإن شاء رفع كأنه أجاب من قال: فما هما؟ فالكلام على هذا وإن لم يلفظ به المخاطب؛ لأنه إنما يجري كلامه على قدر مسألتك عنده لو سأته". (٤)

ولنتأمل قول سيبويه: "إنما يجري كلامه على قدر مسألتك" ليظهر لنا حرصه على بيان العلاقة بين المتكلم والمخاطب، تلك العلاقة التي تعين على فهم دلالات النصوص من جهة، وتحديد المعنى النحوي من جهة أخرى.

(١) الكتاب، ١ / ٤٧ - ٤٨.

(٢) الكتاب، ١ / ٩٣ - ٩٤.

(٣) النحو والدلالة، ص: ٨٨.

(٤) الكتاب، ١ / ٤٣١.

وإذا كان سيبويه قد اهتم بالعلاقة بين المتكلم والمخاطب وأثرها في تفسير المعاني النحوية، واهتم كذلك بما يصدر من المتكلم وما يترتب عليه من جواب المخاطب - إذا كان اهتم بذلك - فقد اعتنى أيضا بموضوع الكلام أو مضمون الرسالة القائمة بين المتكلم والمخاطب لما لها من أثر في تحديد المعنى النحوي، ومن ذلك قوله: "واعلم أنه ليس كل موضع يجوز فيه التعظيم، ولا كل صفة يحسن أن يعظم بها. لو قلت: مررت بعبد الله أخيك صاحب الثياب أو البراز، لم يكن هذا مما يُعظم به الرجل عند الناس ولا يُفخّم به. وأما الموضع الذي لا يجوز فيه التعظيم فإن تذكر رجلا ليس بنبيه عند الناس، ولا معروف بالتعظيم ثم تُعظّمه كما تُعظم النبيه، وذلك قولك: مررت بعبد الله الصالح. فإن قلت: مررت بقومك الكرام الصالحين ثم قلت المُطعمين في المحل، جاز لأنه إذا وصفهم صاروا بمنزلة من قد عُرف منهم ذلك، وجاز له أن يجعلهم كأنهم قد علموا، فاستحسن من هذا ما استحسّن العرب، وأجزه كما أجازته، وليس كل شيء من الكلام يكون تعظيما لله عز وجل يكون تعظيما لغيره من المخلوقين؛ لو قلت: الحمدُ لزيد، تريد العظمة، لم يجز، وكان عظيما. وقد يجوز أن تقول: مررت بقومك الكرام، إذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم".^(١)

فتحديد نوع الأسلوب، مدحا كان أو تعظيما تحده الرسالة أو يحدد من خلال مضمون الكلام عند سيبويه، ويحكم على هذا الأسلوب بالصواب أو الخطأ وفقا لمقتضيات سياقه من جهة ومعرفة كلام العرب من جهة أخرى.

ونص سيبويه السابق يشير إلى مسألتين:

المسألة الأولى:

تتعلق بمضمون الرسالة، إذ لا بد أن تكون الصفة التي يُعظّم بها صفة مدح وثناء ورفعة، أو أن تكون هذه الصفة مما يليق وقوعها على الممدوح، ومن ثم فإن سيبويه لم يُجز: مررت بعبد الله أخيك صاحب الثياب أو البراز؛ لأن وصفه بقوله: صاحب الثياب أو البراز ليست من الصفات التي يعظم بها أو يُمدح بها، كما لم يُجز: الحمدُ لزيد، إذا أريد بالتركيب العظمة لزيد، لأن صفة العظمة لا تليق إلا بالعلي القدير، ولو وُصف بها الخلق لكان أمرا غير مقبول، ومن ثم فإن لكل موقف عند سيبويه تركيبا لغويا خاصا به، وذلك من خلال المراوغة الغنية بين النظر في الأنماط اللغوية.^(٢)

(١) الكتاب، ٢ / ٦٩ - ٧٠.

(٢) انظر: نظرية النحو العربي، ص: ٦٩.

المسألة الثانية:

تتعلق بالمخاطب ومعرفة، وذلك بأن يكون المعظم قد عرفه المخاطب وعلم فضله، وذلك إما بأن يشتهر عنده ما عظم به، نحو:

مررت بعبد الله الصالح، إذا كان عبد الله مشتهرا بالصلاح عند المخاطب قبل التعظيم أو المدح، أو أن يرد في السياق اللغوي ما يدل على فضل المعظم فيعرفه المخاطب، وذلك نحو قولك: مررت بقومك الكرام الصالحين، ثم يمدح بعد ذلك بقوله: المطعمين في المَحَلِّ؛ لأنه قد سبق من كلام المتكلم ما يوحي للمخاطب بأن الحال حال مدح وثناء في المذكور.

وقد ذكر سيبويه قول الفرزدق في الشتم والذم:

كم عمة لك يا جريز وخالة فذعاء قد جلبت على عشاري
شغارة تقذ الفصيل برجلها فطارة لقوادم الأبيكار^(١)

فنصب شغارة وفتارة على الذم "وجعله شتما، وكأنه حين ذكر الحلب صار من يخاطب عنده عالما بذلك".^(٢)

وقد اهتم سيبويه بغرض المتكلم وإرادته وأثر ذلك في توجيه المعنى النحوي، ومن ذلك قوله:

"وأما قولهم: من ذا خير منك، فهو على قوله: من الذي هو خير منك؛ لأنك لم ترد أن تشير أو توميء إلى إنسان قد استبان لك فضله على المسئول فيعلمكه، ولكنك أردت: من ذا الذي هو أفضل منك. فإن أوامات إلى إنسان قد استبان لك فضله عليه، فأردت أن يعلمكه نصبت (خيرا منك) كما قلت: من ذا قائما. كأن قلت: إنما أريد أن أسألك عن هذا الذي قد صار في حال فضلك بها".^(٣)

فرفع "خير" في قولك: "من ذا خير منك" كان لأن المتكلم ينكر أن يكون أحد خيرا منه، وهو كقولك: من ذا أرفع من الخليفة^(٤) فجعل (ذا) بمعنى الذي، والتقدير: من الذي هو خير منك. وأما نصب (خيرا) فيوجه على إرادة المتكلم لمعنى الاستفهام، كأنه عندما قال: من

(١) البيت من الكامل، والقدعاء: المعوجة الرسغ من اليد أو الرجل، والعشار جمع عشاء، وهي الناقة أتى عليها من حملها عشرة أشهر، والشغارة: التي ترفع رجلها ضاربة الفصيل لتمنعه الرضاع عند الحلب.

انظر الكتاب، ٢ / ٧٢ - ٧٣.

(٢) الكتاب، ٢ / ٧٣.

(٣) الكتاب، ٢ / ٦١.

(٤) انظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه، ١ / ٤٧١.

ذا خيرا منك ؟ يستفهم عن هذا الذي صار أفضل منك، فنصبت على الحال الذي صار فيها المسنول عنها".^(١)

الحال المصاحبة للكلام (ملايسات المسرح اللغوي) وتحديد المعنى النحوي: . . .

اهتم سيبويه ببيان الحال المصاحبة للتركيب أو ما يسمى بملايسات المسرح اللغوي، وما يترتب على ذلك من المفاضلة بين التراكيب أو الحكم على العبارة بالحسن أو الإحالة الدلالية وأثر ذلك في توجيه المعنى النحوي، ومن ذلك قوله:

"وذلك أن رجلا من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال: أنا عبدُ الله منطلقا، وهو زيدٌ منطلقا، كان محالا؛ لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق، ولم يقل (هو) و لا (أنا) حتى استغنييت أنت عن التسمية؛ لأن (هو) و (أنا) علامتان للمضمر، وإنما يُضمر إذا عَلم أنك قد عرفت من يعني. إلا أن رجلا لو كان خلف حائط أو في موضع تجهله فيه فقلت من أنت ؟ فقال: أنا عبدُ الله منطلقا في حاجتك، كان حسنا".^(٢)

فَحَكَمَ سيبويه على التركيب: أنا عبد الله منطلقا، وكذلك: هو زيد منطلقا بالإحالة رغم صحتها النحوية، مستندا في حكمه على ما أراده المتكلم من معنى لأنه يريد - أب المتكلم - الإخبار عن نفسه أو عن غيره بالانطلاق، ومن ثم كان حقه أن يستخدم ضمير المتكلم (أنا) في الإخبار عن نفسه، أو ضمير الغائب (هو) للإخبار عن غيره، فيقول: أنا منطلق، وهو منطلق.

وحكم على التركيب: أنا عبد الله منطلق في حاجتك بالحسن ؛ استنادا على الحال المصاحبة للتركيب (المسرح اللغوي)؛ وذلك لأن المتكلم ينادي رجلا خلف الحائط فهو تجهله أو تجهل مكان وجوده، وبالتالي فإنه قد أفاد بقوله: أنا عبد الله، ثم بيّن حاله فقال: منطلق في حاجتك.

فسيبويه ينظر إلى التركيب اللغوي الواحد فيحكم عليه في موقف من الاستعمال بأنه خطأ، وفي موقف آخر من الاستعمال بأنه صواب، ومن ثم فإن اللغة عند سيبويه لم تكن تتفك عن ملايسات استعمالها، ومقاييس اللغة عنده تستمد من معطيات النظام الداخلي للبناء اللغوي، كما تستمد من معطيات السياق الاجتماعي التي تكتنف الاستعمال اللغوي، فالتعبير إذن واحد، ولكن الذي اختلف هو السياق الملابس للكلام.^(٣)

(١) انظر الكتاب، ١ / ٦٠ - ٦١.

(٢) الكتاب، ٢ / ٨٠ - ٨١.

(٣) انظر: النحو والدلالة، ص: ١١٦ - ١١٧. د. نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، ص: ٨٨.

وهناك ملاحظة أخرى على كلام سيبويه السابق وهي اتساعه في تحليل التراكيب، فلما يقف عند حدود نظرية العامل وإنما يتعدى ذلك إلى "وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطب، وحال المتكلم، وموضوع الكلام... وقد هداه هذا الاتساع إلى استكناه البنية الجوانبية للتركيب النحوي، ورسم خطوط هادية في تعلم العربية تعلمًا يضع كل تركيب موضعه، ويعرف لكل مقال مقامه".^(١)

إن سيبويه لم يقف في تحليل اللغة عند حدود الإعراب، بل كان "يفسر التلازم التركيبي بين عناصر اللغة ويحتكم في ذلك إلى مدلولات هذه الأنماط عند أبناء اللغة، فيلاحظ أن هذه المدلولات في مقتضياتها الخارجية مركبة، وأنها تستلزم في التعبير عنها مركبا من العناصر اللغوية".^(٢)

إن النص اللغوي له وظيفته في أداء المعاني النحوية، وهذه الوظيفة النصية: "تختص ببناء الحدث اللغوي، وذلك باختيار الجمل المناسبة للمقام، ولقوانين النحو، ولتنظيم المحتوى بطريقة منطقية مترابطة تتسق مع عملية الاتصال في مجموعها".^(٣)

لقد تنبه سيبويه إلى موقف الخطاب، وأدرك ما يلحقه من تغيرات تعود إلى أطرافه (مرسل ومستقبل)، وأدرك أن التراكيب اللغوية تختلف على قدر ذلك؛ فالتركيب يختلف وفقا لحال الانفراد والاجتماع، أو حال الإقبال والانصراف.

ومن الشواهد الدالة على اختلاف التركيب وفقا لاختلاف حال الانفراد والاجتماع، قول

سيبويه:

"اعلم أن (رويدا) تلحقها الكاف، وهي في موضع (أفعل) وذلك قولك: رويدك زيدا، ورويدكم زيدا، وهذه الكاف التي لحقت (رويدا) إنما لحقت لتبين المخاطب المخصوص؛ لأن (رويد) تقع للواحد والجميع، والذكر والأنثى، وإنما أدخل الكاف حين خاف التباس من يعني بمن لا يعني".^(٤)

إن جزءا كبيرا من معاني المفردات والجمل المستعملة يعتمد على الخبرة المشتركة ما بين المتكلم والملقي، ولذلك فنحن نحتاج إلى سياق الحال ليس فقط لكي نتمكن من معرفة مدى

(١) النحو والدلالة، ص: ٩٧.

(٢) نظرية النحو العربي، ص: ١٠٠.

(٣) د. سعد مصلوح: الدراسة الإحصائية للأسلوب، ص: ١١٨، عالم الفكر، المجلد العشرون، العدد الثالث،

أكتوبر - ديسمبر ١٩٨٩.

(٤) الكتاب، ١ / ٢٤٤.

ملاءمة الكلام أو اللغة المستعملة في هذا الظرف أو ذلك، ولكن أيضا لكي نستطيع أن نفسر الأساليب اللغوية، والمستويات اللغوية، وطبيعة اللغة نفسها.^(١)

ومن الشواهد الدالة على اختلاف التركيب اللغوي وفقا لاختلاف حوامل الإقبال والانصراف لدى المخاطب قول سيبويه:

"فإذا قصدت إلى خطاب رجل وهو غير مقبل عليك غير منتبه لك قلت: يا فلان أنت تفعل، فتبدأ بالنداء حتى يُقبل عليك. أما إذا كان مقبلا عليك بوجهه منصتا لك، فإنك تقول: أنت تفعل، فنترك: يا فلان استغناء بإقباله عليك."^(٢)

فسيبويه يجعل إقبال المخاطب بوجهه وإنصاته إليك مسوغا لحذف حرف النداء والمنادى؛ لأن الحال يغني عن ذلك ويمنع من اللبس، وأمن اللبس هو الغاية القصوى للاستعمال اللغوي عند العرب، وهو الدافع عندهم إلى التعبير بلفظ الواحد عن الجمع، وربما عبروا بلفظ الواحد عن المثنى أيضا اعتمادا على وجود قرينة لفظية أو حالية تعين المخاطب على فهم المقصود.

إن للمتكلم هنا منزلة عالية، فهو طرف أساسي في عملية الكلام، وعنصر فعال في تحديد خصائص النص، وللمخاطب أيضا نفس المكان، فهو الذي يستطيع أن يحدد القرائن الموجودة، فمراعاة حال المتكلم شكلا ومضمونا تقف جنبا إلى جنب مع مراعاة حال المخاطب، ولهذا قال الجاحظ:

"إن المفهم لك والمفهم عنك شريكان في الفضل، إلا أن المفهم أفضل من المتفهم، وكذلك المعلم والمتعلم، هكذا ظاهر هذه القضية وجمهور هذه الحكومة."^(٣)

ومن خلال العرض السابق لأهمية السياق في تحديد المعاني النحوية يمكن رصد مجموعة من النتائج وهي:

- ١- أدرك القدماء أهمية السياق في تفسير المعاني المختلفة للتركيب اللغوية.
- ٢- معرفة القدماء للسياق لم تكن مقصورة على المعنى الجزئي له، وإنما يمكن القول أنهم وقفوا على السياق بشقيه المقامي والمقالي.
- ٣- ربط القدماء وفي مقدمتهم سيبويه بين فصاحة الكلمة من جهة وسياقها الذي وردت فيه من جهة ثانية، ونوع التركيب الذي تكررت فيه من جهة ثالثة.

(١) يحيى أحمد: الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، ص: ٨٤، عالم الفكر، المجلد العشرون، العدد الثالث، أكتوبر - ديسمبر ١٩٨٩م.

(٢) انظر: الكتاب، ١/ ٢٤٤.

(٣) البيان والتبيين، ١/ ١١ - ١٢.

- ٤- يعد مصطلح (الحال) الذي استعمله سيبويه من أقدم المصطلحات في النحو العربي - على حد علم الباحث - وهو مصطلح يقترب من مفهوم سياق الحال عند المحدثين.
- ٥- لم يقف سيبويه على الجانب الشكلي في تحليله للتركيب اللغوية المختلفة، وإنما اهتم كذلك بالقيم الدلالية والعلاقات المعنوية لهذه التركيب.
- ٦- لم يقف سيبويه في دراسته للتركيب اللغوية عند مجرد الإعراب، بل إنه ربط بين الإعراب وبين المعنى، فجعل معرفة قبح وضعف التركيب أمثلاً من إعرابه.

الفصل الثاني

السياق ودوره في تفسير المعنى عند الأصوليين

أولاً: اهتمام الأصوليين بالسياق.

١) اهتمام علماء علوم القرآن والمفسرون.

٢) اهتمام علماء أصول الفقه.

أ) الإمام الشافعي (ت ٢٠٤هـ)

ب) الإمام الطبري (٢١٠هـ).

ج) الإمام الشاطبي (ت ٧٩٠هـ).

د) الإمام الغزالي (٥٠٥هـ).

هـ) ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ).

ثانياً: نماذج سياقية عند الأصوليين

١) السياق ودوره في تحديد الدلالة.

٢) السياق وتحديد مرجع الضمير.

٣) السياق وتحديد زمن الفعل.

٤) السياق وبيان الحذف والذكر.

٥) السياق ورعاية ما يكون من الهيئات.

٦) السياق وتوجيه الخطاب.

خلاصة القول

السياق ودوره في تفسير المعنى عند الأصوليين:

اعتمد علماء علوم القرآن والمفسرون في دراستهم للنص القرآني، وفهم دلالاته على نوعي السياق، سياق النص أو السياق اللغوي، وسياق الموقف أو السياق الحالي.

ونظروا إلى الآية القرآنية أو مجموعة الآيات على أنها جزء من نص متكامل هو القرآن الكريم؛ وذلك لاستنباط الأحكام الشرعية من النصوص. كما اهتموا بعنصر آخر مكمل للسياق اللغوي في دراستهم للنص القرآني وهو القراءات القرآنية، واهتموا بدراسة ظواهر الأداء الصوتي، مثل: الوقف، والوصل والفصل، وغيرها من الظواهر التي تعين في فهم دلالات النصوص والتوصل إلى الأحكام الشرعية.

كما اهتم علماء أصول الفقه كذلك بالسياق لأهميته عندهم في بيان المعنى المقصود من النصوص الشرعية.

"وقد عوا تماما أن ثمة نوعين من القرائن السياقية؛ الأولى هي: القرائن اللفظية، والثانية هي: القرائن المقامية، وفهموا الأثر الذي تقوم به هذه القرائن في تحديد دلالة النص".^(١)

ومن عناصر السياق اللغوي التي اعتمد عليها الأصوليون في رصد الدلالات المختلفة للأمر والنهي ما يسمى عند المحدثين بظواهر الأداء الصوتي، أو ظواهر التطريز الصوتي؛ كالنبر، والتنغيم، والفواصل الصوتية.^(٢)

وجدير بالذكر أن الإمام الشافعي (ت ٢٠٤هـ) أفرد بابا في رسالته سماه: "باب الصنف الذي يبين سياقه معناه"^(٣) الأمر الذي يدل على إدراكه لأهمية السياق، وما يؤديه في الكشف عن الدلالات.

والشافعي بذلك يعد: "مؤسسا لنموذج في فهم الوحي وقانون عام يعول في تفسيره عليه، ويرجع في تفسيره إليه".^(٤)

وقد أشار الإمام الشافعي إلى أن من أساليب العرب أنهم قد يطلقون لفظا ظاهرا، ويُعرف من سياقه أنه يُراد به غير هذا الظاهر.

(١) د. محمد يوسف حبيلص، البحث الدلالي عند الأصوليين، ص: ١٢.

(٢) انظر: د. يحيى رمضان: القراءة الأصولية عند الأصوليين، قراءة في مفهوم معهود العرب عند الشاطبي، ص ١٧.

وانظر: البحث الدلالي عند الأصوليين، ص: ٥٣ - ٥٨.

(٣) الرسالة، ص: ٦٢. تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر - الطبعة الثانية - دار التراث، ١٣٩٩ هـ -

(٤) د. يحيى رمضان: القراءة الأصولية عند الأصوليين، ص ١٧.

وقد بين صواب ما ذهب إليه من خلال آيتين من القرآن الكريم، الأولى قوله تعالى: ﴿وَأَسْأَلُهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِثَابُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرْعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ نَبْلُوهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ (الأعراف: ١٦٣)

يقول الشافعي: "فابتدأ جل ثناؤه ذكر الأمر بمسألتهم عن القرية الحاضرة البحر، فلما قال: "إذ يعدون في السبت" دل على أنه إنما أراد أهل القرية؛ لأن القرية لا تكون عادية ولا فاسقة بالعدوان في السبت ولا غيره، وأنه إنما أراد بالعدوان أهل القرية الذين بلاهم بما كانوا يفسقون".^(١)

فاسترشد الإمام الشافعي بالسياق ليبين أن المقصود أهل القرية الظالمين لا القرية.

وكذلك في تناوله لقوله تعالى: ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً﴾ (الأنبياء: ١١)

قال: "وهذه الآية في مثل معنى الآية قبلها، فذكر قصم القرية، فلما ذكر أنها ظالمة بان للسامع أن الظالم إنما هم أهلها دون منازلها التي لا تظلم".^(٢)

إن فهم النص عند الإمام الشافعي لا يتم إلا بعد استيفاء جميع أجزائه بالنظر وملاحظة أحواله وأطرافه، ومن ثم فلا بد عنده من رد آخر الكلام على أوله، وأوله على آخره، ولا ينظر إلى النصوص نظرة جزئية؛ لأن من شأن هذه النظرة الجزئية أن تجعل المعنى غامضاً مستغلقاً.

وبالنسبة لفهم المقصد من أي الذكر الحكيم فإن الاختصار على بعض الآية في استفادة حكم أمر لا يفيد إلا إذا نظر المفسر أو الأصولي للآية جميعها بل لمجموعة الآيات مع بعضها وربما كانت السورة بأكملها.

وفي هذا المعنى يذكر الإمام الشاطبي:

"فمن لا يعتبره من أوله إلى آخره ويعتبر ما ابتدئ عليه زل فهمه، وهو شأن من يأخذ الأدلة من أطراف العبارة الشرعية، ولا ينظر بعضها ببعض، فيوشك أن يزل، وليس هذا من شأن الراسخين، وإنما هو شأن من استعجل طلباً للمخرج في دعواه".^(٣)

(١) الرسالة، ص: ٦٢ - ٦٣.

(٢) الرسالة، ص: ٦٣.

(٣) الموافقات: ٣ / ٢٧٩ - ٢٨٠.

وقد أكد ابن جرير الطبري (٣١٠هـ) أهمية فهم المعنى، ومن أجل ذلك لا بد - عنده - من مراعاة العلاقات النحوية والأسلوبية والمقامية القائمة بين آيات الذكر الحكيم، ولذلك رأى أن: "اتباع الكلام بالأقرب إليه أولى من اتباعه بالأبعد منه".^(١)

ونكر الإمام الطبري أيضا أنه: "غير جائز صرف الكلام عما هو في سياقه إلى غيره إلا بحجة يجب التسليم لها من دلالة ظاهر التنزيل، أو خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تقوم به حجة، فأما دعاوى فلا تتعذر على أحد".^(٢)

ونكر الطبري أيضا:

"توجيه الكلام إلى ما كان نظيرا لما في سياق الآية أولى من توجيهه إلى ما كان منعذلا عنه".^(٣)

والإمام الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) له إشارات طيبة تنبئ عن فهمه الثاقب لدور السياق في فهم المعنى، ومما جاء في كلامه عن السياق اللغوي قوله:

"كلام العرب على الإطلاق لا بد فيه من اعتبار معنى المساق في دلالة الصيغ وإلا صار ضحكة وهزأة، ألا ترى إلى قولهم: فلان أسد، أو حمار، أو عظيم الرماد، أو جبان الكلب، وفلانة بعيدة مهوى القرط، وما لا ينحصر من الأمثلة لو اعتبر اللفظ بمجرد لم يكن له معنى معقول، فما ظنك بكلام الله وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم؟ وعلى هذا المساق يجري التفريق بين البول في الماء الدائم، وصبه من الإناء فيه".^(٤)

فالإمام الشاطبي لا ينظر إلى اللفظة بمفردها خارجة عن إطار سياقها، لأن ذلك لا يفيد في الوقوف على الدلالات الصحيحة للتركيب، وإذا كان النظر في السياق في الكلام العادي أمرا مهما، فإنه في كلام الله تعالى وفي كلام رسوله صلى الله عليه وسلم أكثر أهمية وضرورة. ويلاحظ في نصه السابق أنه يطلق على السياق مصطلح (المساق).

وينكر الإمام الشاطبي سياق الحال فيقول: "إن المساقات تختلف باختلاف الأحوال، والأوقات، والنوازل، وهذا معلوم في علم المعاني والبيان. فالذي يكون على بال من المستمع

(١) الطبري: أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تح: محمود شاكر و أحمد شاكر، ٣

/ ٣١٦، طبعة دار المعارف بمصر، ١٩٦٠.

(٢) تفسير الطبري، ٩ / ٢٨٩.

(٣) السابق، ٩ / ٢٨٩.

(٤) الموافقات، ٣ / ١٣٣. (الموافقات في أصول الشريعة عليه شرح جليل للشيخ عبد الله دراز، المكتبة

التجارية الكبرى بمصر، د.ت.

والمتمم والانتفات إلى أول للكلام وآخره بحسب القضية وما اقتضاه الحال فيها لا ينظر في أولها دون آخرها، ولا في آخرها دون أولها، فإن القضية وإن اشتملت على جمل فبعضها متعلق بالبعيض ؛ لأنها قضية واحدة نازلة في شيء واحد، فلا محيص للمتمم عن رد آخر للكلام على أوله، وأوله على آخره، وإذ ذلك يحصل مقصود للشارع في فهم المكلف: (١)

فالنص عنده وحدة متكاملة مترابطة الأجزاء من أولها إلى آخرها ولا يمكن فهم المعنى المراد من النص دون التدقيق فيه جملته.

لقد نظر الأصوليون إلى اللغة وكيفية تفاعلها مع محيطها للخارجي متخذين فائدة المخاطب، وطبيعة المتكلم، وحالته، وطبيعة الموقف، واختيار نوع التعبير. وكلها أمور تؤثر في استعمالهم للغة تأثيرا مباشرا، وتربط النحو بتشكيله.

ويتناول الإمام الشاطبي قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ (الأنعام: ٨٣) بالتفسير فيقول: "إن سياق الكلام يدل على أن المراد بالظلم أنواع الشرك على الخصوص، فإن السورة من أولها إلى آخرها مفرزة لقواعد التوحيد، وهامة لقواعد الشرك وما يليه، والذي تقدم قبل الآية قصة إبراهيم عليه السلام في حاجته لقومه بالأدلة التي أظهرها لهم في الكوكب والقمر والشمس، وكان قد تقدم قبل ذلك قوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِهِ﴾ (الأنعام: ٢٢) فيبين أنه لا أحد أظلم ممن ارتكب هاتين الخلتين، وظهر أنهما المعنى بهما في سورة الأنعام" (٢)

فالسباق بهذا الشكل يمتد ليشمل السورة بأكملها.

وقد تعرض الإمام الغزالي (ت ٥٠٥هـ) للسباق مبينا أهميته في تفسير النصوص ومعرفة معاني الكلمات، فيقول:

"أما اللفظ المفرد فقد يصلح لمعان مختلفة، كالعين للشمس، والذهب والعضو الباصر، والميزان، وقد يصلح - أي اللفظ الواحد - لمتضاربين ؛ كالقرء للطهر والحيض، والناهل للعطشان والريان، وقد يصلح لمتشابهين بوجه ؛ كالنور للعقل ونور الشمس، وقد يصلح لمتماثلين ؛ كالجسم للسماء والأرض، والرجل لزيد وعمرو". (٣)

(١) الموافقات، ٣ / ٤١٣.

(٢) السابق، ٣ / ٢٧٦.

(٣) المستصفي من علم الأصول، ١ / ٤٢٩، المطبعة الأميرية، بولاق، ط١، ١٣٢٢هـ.

وهذا النص يدل على وعي الإمام الغزالي بدور السياق في تحديد المعنى. إن أمر السياق عند الإمام الغزالي لم يقف عند السياق اللغوي فحسب وإنما أشار إلى أهمية القرائن الحالية، والرموز، والإشارات، والحركات الجسمية للمتكلم في إفادة الاستغراق، والعموم، فيقول:

"إن قصد الاستغراق يُعلم بعلم ضروري يحصل عن قرائن أحوال، ورموز، وإشارات، وحركات من المتكلم، وتغيرات في وجهه، وأمور معلومة من عاداته ومقاصده، وقرائن مختلفة لا يمكن حصرها في جنس ولا ضبطها بوصف، بل هي كالقرائن التي تُعلم بها خجل الخجل، ووجل الوجل، وجَبْن الجبان، وكما يعلم قصد المتكلم إذا قال: السلام عليكم، أنه يريد التحية أو اللهو".^(١)

فأشار إلى القرائن الحالية أو ما يسميه المحدثون سياق الحال، وهي مجموعة من القرائن يفهمها المخاطب من حديث المخاطب، وتعين على تحديد المقصود من النصوص الشرعية.

وكما تفيد قرائن الحال في فهم المعنى والوصول إلى المقصود من النصوص الشرعية عند الأصوليين، فإن عدم التكلم أو السكوت يُعد قرينة غير لفظية قد تؤدي معنى معيناً.

وعلى سبيل المثال، فقد فهم الأصوليون من قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَكَدَّ وَوَرْتَهُ أُبْوَاهُ فَلَا تُلْمُهُ التُّلْتُ﴾ (النساء: ١١) - فهموا - أن للأم الثلث، وهذا أمر مفهوم من نص الآية دون تأويل، كما فهموا أن الأب يأخذ الباقي من غير نص وارد في ذلك. ومن ثم عدوا السكوت قرينة غير لفظية تعين على فهم المعنى.^(٢)

وفي كتابه المستصفي أورد الإمام الغزالي عنواناً للسياق سماه:

"الضرب الرابع: فهم غير المنطوق به من المنطوق بدلالة سياق الكلام. ومقصوده كفهـم تحريم الشتم والقتل والضرب من قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ وَلَا تَهْرَهُمَا﴾ (الإسراء: ٢٣)، وفهم تحريم مال اليتيم وإحراقه وإهلاكه من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا﴾ (النساء: ١) وفهم ما وراء الزرة والدينار من قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ أُذْيَةٍ ذَرَّةً حَسْبًا لِرَبِّهِ﴾ (الزلزلة: ٨)، وقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ بِيَدَيْهِ لَيُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ (آل عمران: ٧٤)...^(٣)

(١) المستصفي من علم الأصول، ٢ / ٤١ - ٤٢.

(٢) انظر: البحث الدلالي عند الأصوليين، ص: ٦١.

(٣) المستصفي من علم الأصول، ٢ / ٤١ - ٤٢.

وأدرك ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ) أهمية السياق في تحديد المعنى فقال: "السياق يرشد إلى تبين المجل، وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظره وغالط في مناظرته، فانظر إلى قوله تعالى: ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ (الدخان: ٦٤) كيف تجد سياقه يدل على أنه الذليل الحقير".^(١)

وخلاصة القول: إن الأصوليين كما اهتموا بالجوانب اللغوية المختلفة اهتموا أيضا بالسياق، ويذكر عبد الملك الجويني (ت ٤٧٨ هـ): "إن عناية الأصوليين بالجوانب اللغوية فاقت ما هو مقرر عند غيرهم ؛ لأنهم اعتنوا في فهم بما أغفله أئمة العربية، واشتد اعتناؤهم بذكر ما اجتمع فيه إغفال أئمة اللسان وظهور مقصد الشرع".^(٢)

نماذج سياقية عند الأصوليين:

بعد عرض أهمية السياق في توجيه المعنى، يعرض البحث لنماذج من نصوص وردت عند علماء أصول الفقه، تظهر أهمية السياق.

أولا: السياق اللغوي ودوره في تحديد الدلالة:

أشار الأصوليون في كثير من المواضع إلى أن الألفاظ المفردة والتراكيب تتعرض بسبب السياقات اللفظية والمقامية المختلفة لألوان من التغير الدلالي، ولذلك ينبغي أن يسهون إلى ضرورة الاستعانة بالسياقين اللفظي والحالي أو ما يسمى بالموقف الكلامي بعناصره المختلفة. ذكر ابن القيم قوله تعالى: (وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا * فَالْمُورِيَاتِ قَدْحًا * فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا) (العاديات: ١ - ٣) وعلق عليه قائلا:

"وقد اختلف الصحابة ومن بعدهم في ذلك، فقال علي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما: هي إبل الحاج تعدو من عرفة إلى المزدلفة، ومن مزدلفة إلى منى، وهذا اختيار محمد بن كعب، وأبي صالح، وجماعة من المفسرين، وقال عبد الله بن عباس: هي خيل الغزاة، وهذا قول أصحاب ابن عباس، والحسن، وجماعة، واختاره الفراء... وقال الجرجاني: كلا القولين قد جاء في التفسير إلا أن السياق يدل على أنها الخيل، وهو قوله

(١) ابن قيم الجوزية: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر المشقي (ت ٧٥١ هـ)، بدائع الفوائد، ٢ / ٣٠١، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.

(٢) الجويني، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله (ت ٤٧٨ هـ): البرهان في أصول الفقه، ١ / ١٦٩، حققه وقدمه ووضع فهرسه: د. عبد العظيم الديب، دار الأنصار، القاهرة، ط ٢، ١٤٠٠ هـ.

تعالى: (فالموريات قدحا)، والإبراء لا يكون إلا للحافر لصلابته، وأما الخف ففيه لين واسترخاء... والضحج في الخيل أظهر منه في الإبل، والإبراء لسناك الخيل أبين منه لإخفاف الإبل. قالوا: والنقع هو الغبار، وإثارة الخيل بعدوها له أظهر من إثارة أخفاف الإبل، والضمير في (به) عائد على المكان الذي تعدو فيه ^(١).

لقد عرض ابن القيم لمدلول كلمة (العاديات) عند الصحابة والتابعين هذا المدلول الذي ينحصر في اتجاهين؛ الأول يقول أنها الخيل، والثاني يذكر أنها للإبل، ثم يردف ذلك بتفسير للجرجاني يقر فيه أنها للخيل دون الإبل معتمداً في ذلك على السياق اللغوي، فالإبراء يحتاج إلى صلابة، وهذه الصلابة تناسب حافر الخيل ولا تناسب خف الإبل، كما أن تطاير الغبار وارتفاعه لأعلى يحتاج إلى قوة تتفق مع صلابة سناك الخيل، وهو تفسير يربط بين الكلمة وما يليها ويجعل النص وحدة واحدة مترابطة.

إن فهم دلالة الكلمة داخل النص يرتبط عند الأصوليين بأمرين؛ الأول: حرمة النص، والثاني: النظر في مقتضيات السياق.

وذكر ابن القيم قوله تعالى: ﴿ قَالَ هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ ﴾ (الحجر: ٤١) وأورد في تفسيره قولاً للكسائي يذهب فيه إلى أن معنى الآية يحمل التهديد والوعيد نظير قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾ (الفجر: ١٤).

كما يقال: طريقك علي، وممرك علي لمن تريد إعلامه بأنه غير فائت لك ولا معجز، والسياق يابى هذا ولا يناسبه لمن تأمله، فإنه قال مجيباً لإبليس الذي قال: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾ (ص: ٨٢، ٨٣). فإنه لا سبيل إلى إغوائهم ولا طريق لي عليهم. فقرر الله - عز وجل - ذلك أتم التقرير، وأخبر أن الإخلاص صراط عليه مستقيم، فلا سلطان لك على عبادي الذين هم على هذا الصراط، لأنه صراط علي. ولا سبيل لإبليس إلى هذا الصراط، ولا الحوم حول ساحته فإنه محروس محفوظ بالله فلا يصل عدو الله إلى أهله ^(٢).

ثم يذكر: " فلي تأمل العارف هذا الموضع حق التأمل، ولينظر إلى هذا المعنى ويوازن بينه وبين القولين الآخرين ^(٣)، أيهما أليق بالآيتين، وأقرب إلى مقصود القرآن وأقوال السلف.

(١) ابن قيم الجوزية، التبيين في أقسام القرآن، ص: ٤٩ - ٥٠.

(٢) ابن قيم الجوزية، التفسير القيم، ص: ١٦ - ١٧.

(٣) القولان الآخران هما: قول الحسن أن المعنى: صراط إلى مستقيم، والقول الثاني: أن " علي " في الآية للوجوب؛ أي على بيانه وتعريفه، والدلالة عليه. انظر: التفسير القيم، ص: ١٥.

وأما تشبيه الكسائي له بقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمُرْصَادِ﴾ فلا يخفي الفرق بينهما سياقاً ودلالة فتأمل، ولا يقال في التهديد: هذا طريق مستقيم علي لمن لا يسلكه، وليست سبيل المهتد مستقيمة، فهو غير مهتد بصراط الله المستقيم وسبيله التي هو عليها ليست مستقيمة على الله، فلا يستقيم هذا القول البتة^(١).

فابن القيم يقارن بين ثلاثة أقوال في تفسير الآية ويرجح تفسيرين على آخر اعتماداً في ذلك على دلالة السياق.

ويؤكد ذلك بقوله: " الذي قاله السلف أليق بالسياق وأجل المعنيين وأكبرهما " .^(٢)

ثانياً: السياق وتحديد مرجع الضمير:

يقتضى التحليل السياقي التمييز بين الضمان في التركيب اللغوي وتحديد أنواعها والعلاقات القائمة بينها، وربما اقتضى تحديد معانيها النحوية ؛ فالضمان مفردات ذات ارتباطات ودلالات تركيبية سياقية، تتحقق كاملة في النظم فتصبح محددة بدقة، وإذا كانت الأفعال والأسماء - غالباً - ما تكون ذات علاقات ودلالات معجمية فإن الضمان تتحدد وفق التراكيب التي ترد فيها.

وقد اعتمد الأصوليون في كثير من نصوصهم إلى تفسير الضمير وتحديد صاحبه اعتماداً على السياق الذي يرد فيه، ومن ذلك ما ذكره ابن أقيم عند تناوله لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ إِنَّ اللَّهَ بِيَادِهِ لَخَيْرٌ بَصِيرٌ * ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ يُاذِنُ اللَّهُ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ (فاطر: ٣١ - ٣٢)

يقول ابن القيم^(٣): "نص الآية صريح أن الذين أورثهم الكتاب هم المصطفون من عباده، وقوله عز وجل: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ﴾ إما أن يرجع إلى الذين اصطفاهم وإما أن يرجع إلى العباد، ورجوعه إلى الذين اصطفاهم لوجهين ؛ أحدهما: أن قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ﴾ إنما يرجع إلى المصطفين لا إلى العباد، فكذلك قوله عز وجل: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ﴾ ولا يقال بل الضمان كلها تعود على العباد، لأن سياق الآية والإتيان بالفاء والتقسيم المذكور كله يدل على أن المراد بيان أقسام الوارثين للكتاب لا بيان أقسام العباد، إذ

(١) التفسير القيم، ص ١٧.

(٢) السابق ونفس الصحيفة.

(٣) ابن قيم الجوزية، طريق الهجرتين وباب السعادتين، ص ٢٥٠ - ٢٥١.

لو أراد ذلك لأتى بلفظ يزيل الوهم ولا يلتبس به المراد بغيره، وكان وجه الكلام على هذا أن يقال: ومن عبادنا ظالم لنفسه ومقتصد وسابق بالخيرات، ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا منهم وهذا معنى الكلام عندكم، ولا ريب أن سياق الآية لا يدل عليه وإنما يدل على أنه أورد الكتاب طائفة من عباده، وإن تلك الطائفة ثلاثة أقسام، هذا وجه الكلام الذي يدل عليه ظاهره. الثاني: أنك قلت أعطيت مالي البالغين من أولادي، فمنهم تاجر، ومنهم خازن، ومنهم مبذر ومصرف، هل يفهم من هذا أحد قط أن هذا التقسيم لجملة أولاده؟ بل لا يفهم منه إلا أن أولاده كانوا في أخذهم المال أقساما ثلاثة، ولهذا أتى بالفاء الدالة على تفصيل ما أجمله أولا، كما إذا قلت: خذ هذا المال فأعط فلانا كذا وأعط فلانا كذا، ونظائره متعددة، ولا وجه للإيتين بالفاء ههنا إلا تفصيل المذكور أولاً، لا تفصيل المسكوت عنه، والآية قد سكنت عن تفصيل العباد الذين اصطفى منهم من أورثه الكتاب، فالتفصيل للمذكور ليس إلا، فتأمله فإنه واضح.

إن هذا النص يوضح لنا مدى اهتمام ابن القيم بضبط العلاقة بين اللفظ والمعنى في الخطاب الذي يتعامل معه وهو الخطاب الشرعي معتدا في ذلك على دلالة السياق من جهة وعناصر لغوية في الخطاب الشرعي من جهة أخرى.

إن السياق عند ابن القيم له دوره في توضيح المقصود من النص، حتى وإن بدا النص في ألفاظه المجردة عن السياق له مقصود آخر.

وقول ابن القيم السابق يبرز نظرته الشمولية للنص القرآني، فالنص الشرعي عنده وحدة مترابطة الأجزاء، وينبغي ألا يُفسر على أنه أجزاء منفصلة. ويؤكد ابن القيم فكرته السابقة التي تهتم بالسياق في توجيه المعنى قائلا: ".. قالوا: وأما قولكم إن الله لا يصطفى من عباده ظلما لنفسه؛ لأن الاصطفاء هو الاختيار من الشيء صفوته وخياره إلى آخر ما ذكرتم. فجوابه أن كون العبد مصطفى لله ووليا لله ومحبوبا له ونحو ذلك من الأسماء الدالة على شرف منزلة العبد وتقريب الله له لا ينافي ظلم العبد نفسه أحيانا بالذنوب والمعاصي، بل أبلغ من ذلك أن صديقته لا تنافي ظلمه لنفسه، ولهذا قال صديق الأمة وخيارها للنبي صلى الله عليه وسلم: علمني دعاء أدعو به في صلاتي، فقال صلى الله عليه وسلم: "قل: اللهم إني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب إلا أنت، فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم". وقد قال تعالى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ

النَّاسِ وَاللَّهُ يُجِبُّ الْمُحْسِنِينَ * وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاجِسَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا
لِذُنُوبِهِمْ ﴿١﴾ (آل عمران: ١٣٣-١٣٥)

ومن الآيات التي تظهر فيها أهمية السياق في تفسير مرجع الضمير قوله تعالى:
﴿وَتَنْفُسٍ وَمَا سَوَّاهَا فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا﴾
(الشمس: ٧ - ١٠)

يقول ابن القيم: "وقوله: " قد أفلح من زكاهها " للضمير المرفوع في (زكاهها) عائد على
(من) وكذلك (هو) في "دساها"، والمعنى: قد أفلح من زكى نفسه، وقد خاب من دساها، هذا
القول الصحيح. وقال طائفة أخرى: الضمير المرفوع يرجع إلى الله سبحانه، قال ابن عباس
في رواية عطاء: قد أفلحت نفس زكاهها الله وأصلحها، وهذا قول مجاهد، وعكرمة، والكلبي،
وسعيد بن جبير، ومقاتل، قالوا: سعدت نفس وأفلحت نفساً أصلحها الله وظهرها ووقفها للطاعة
حتى عملت بها، وخابت وخسرت نفس أضلها الله وأغواها وأبطلها وأهلكها.

وقد علق ابن القيم على هذه الأقوال، فقال ^(٢): "قال أرباب القول: هذا القول وإن كان
جائزاً في العربية حاملاً للضمير المنصوب على معنى (من) وإن كان لفظها منكرًا، كما في
قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ (يونس: ٤٢) جمع الضمير وإن كان لفظ (من)
مفردًا، حملاً على نظمها، فهذا إنما يحسن حيث لا يقع لبس في مفسر الضمائر، وههنا قد تقدم
لفظ (من) والضمير المرفوع في (زكاهها) يستحقه لفظاً ومعنى فهو أولى به، ثم يعود الضمير
على النفس التي هي أولى به لفظاً ومعنى، فهذا هو النظم الطبيعي الذي يقتضيه سياق الكلام
ووضعه، وأما عود الضمير الذي يلي (من) على الموصول السابق وهو قوله " وما سواها
" وإخلاء جاره الملاصق له وهو (من) ثم عود الضمير المنصوب وهو مؤنث على (من)
ولفظه منكر دون النفس المؤنثة فهذا يجوز لو لم يكن للكلام محل غيره أحسن منه، فأما إذا
كان سياق الكلام ونظمه يقتضى خلافه ولم تدع الضرورة إليه فالحمل عليه ممتنع."

فاعتمد ابن القيم هنا على السياق المقالي (حمل الضمير المرفوع على معنى "من")
والسياق المقامي (النظم الطبيعي الذي يقتضيه سياق الكلام).

ومن الآيات التي تتضح فيها أهمية السياق في بيان مرجع الضمير ودلالاته قوله تعالى:
﴿لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَىٰ أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ * إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْيُنِهِمْ أَغْلَالًا فَهِيَ إِلَى الْأَذْقَانِ
فَهُمْ مُّصْمَعُونَ﴾ (يس: ٧ - ٨)

(١) ابن قيم الجوزية، طريق الهجرتين وباب السعادتين، ص ١٨.

(٢) انظر: التفسير القيم، ص: ١٢.

يقول ابن القيم: " فهي إلى الأذقان " قالت طائفة: الضمير يعود إلى الأيدي وإن لم تذكر دلالة السياق عليها، قالوا: لأن الغل يكون في العنق فتجمع إليه اليد، ولذلك سمي جامعاً، وعلى هذا فالمعنى: فأيديهم أو فأيمانهم مضمومة إلى أذقانهم، وهذا قول الفراء والزجاج. وقالت طائفة: الضمير يرجع إلى الأغلال، وهذا هو الظاهر، وقوله: " فهي إلى الأذقان "؛ أي: واصلة وملزومة إليها، فهو غل عريض قد أحاط بالعنق حتى وصل إلى الذقن". (١)

ثالثاً: السياق وتفسير دلالة الفعل الزمنية:

إذا كان للسياق دوره في تحديد المعاني والوقوف عليها فإن له دوراً - كذلك - في توجيه الدلالات الزمنية للأفعال. فقد توحى الصيغة اللفظية للفعل على زمن معين في حين أن السياق يأتي لهذه الصيغة بزمن آخر إذا ما تُرست من خلال النظر إلى سياق الكلام بجملة.

وقد ذكر ابن القيم فائدة في منزلة أهل بدر^(٢)، ومما ذكره قول النبي صلى الله عليه وسلم لعمر: " وما يدريك أن الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم". أشكل على كثير من الناس معناه، فإن ظاهره إباحة كل الأعمال لهم، وتخييرهم فيما شاءوا منها، وذلك ممتنع، فقالت طائفة منهم ابن الجوزي: ليس المراد من قوله (اعملوا) الاستقبال، وإنما هو للماضي وتقديره: أي عمل كان لكم فقد غفرته، قال: ويدل على ذلك شيان:

أحدهما: أنه لو كان للمستقبل كان جوابه قوله: فسأغفر لكم.

الثاني: أنه كان يكون إطلاقاً في الذنوب ولا وجه لذلك.

وحقيقة هذا الجواب: إني قد غفرت لكم بهذه الغزوة ما سلف من ذنوبكم لكنه ضعيف من وجهين.

أحدهما: أن لفظ " اعملوا " ياباه فإنه للاستقبال دون الماضي.

وقوله: " قد غفرت لكم " لا يوجب أن يكون (اعملوا) مثله، فإن قوله: " قد غفرت "

تحقيق لوقوع المغفرة في المستقبل، كقوله: ﴿ أَتَى أَمْرٌ ﴾ (النحل)

وقوله: ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ (الفجر: ٢٢) ونظائره.

الثاني: أن نفس الحديث يردده، فإن سببه قصة خاطب وتجسسه على النبي صلى الله عليه وسلم وذلك ذنب واقع بعد غزوة بدر لا قبلها وهو سبب الحديث فهو مراد منه قطعاً، فالذي نطن في ذلك - والله أعلم - أن هذا خطاب لقوم قد علم الله سبحانه أنهم لا يفارقون دينهم بل يموتون على الإسلام، وإنهم قد يفارقون بعض ما يقارفه غيرهم من الذنوب، ولكن لا

(١) ابن القيم: التفسير القيم، ص: ٤١١.

(٢) ابن القيم: الفوائد، ص: ٢٤ - ٢٥.

يتركهم سبحانه مصرين عليها، بل يوفقهم لتوبة نصوح واستغفار وحسنات تمحو أثر ذلك، ويكون تخصيصهم بهذا دون غيرهم لأنه قد تحقق ذلك فيهم وأنهم مغفور لهم. ولا يمنع ذلك كون المغفرة حصلت بأسباب تقوم بهم كما لا يقتضي ذلك أن يعطوا الفرائض وثوقا بالمغفرة، فلو كانت قد حصلت بدون الاستمرار على القيام بالأوامر لما احتاجوا بعد ذلك إلى صلاة، ولا صيام، ولا حج، لا زكاة، ولا جهاد، وهذا محال.

فالأصوليون اختلفوا في دلالة الفعل (اعملوا) الزمنية هل هي للمستقبل كما هو الحال مع أفعال الأمر، أم أنه للمضي؟ وتحديد المعنى الزماني هنا لا يمكن أن يتوصل إليه دون معرفة السياق وبخاصة السياق الاجتماعي، فهؤلاء ممن شهدوا غزوة بدر، أطلع الله على قلوبهم، وعلم سبحانه وتعالى أنهم لا يقتربون كبائر الذنوب، فغفر لهم، وهو يعلم سبحانه أن سيوفقهم لصالح الأعمال التي تمحو حسناتها سيئات ما سيقترفونه من صفائر الأمور، وقوله صلى الله عليه وسلم " وما يدريك أن الله أطلع على أهل بدر " قرينة لفظية تجعل دلالة الفعل للمستقبل دون الماضي فقط، والمعنى عندئذ - والله أعلم - أن الله قد غفر لأهل بدر ما سبق وسيغفر لهم ما هو قادم بتوفيقهم لخير الأعمال وأحسنها.

رابعاً: السياق ودوره في بيان الحذف والذكر:

وقف علماء أصول الفقه عند قضية الذكر والحذف في نصوصهم وأبرزوا دور السياق في هذه القضية، يقول ابن القيم:

" وهذا كثير في القرآن نكرنا منه أمثلة كثيرة في كتاب الفوائد المكية، وبيننا هناك السر في مجيء: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ (البقرة: ١٢١)

وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ تَبَدَّ فَرِيقٌ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ١٠١)، والفرق بين الموضعين، وأنه حيث ذكر الفاعل كان من أتاه الكتاب واقعا في سياق المدح، وحيث حذفه كان من أوتيته واقعا في سياق الذم أو منقسما، وذلك من أسرار القرآن. (١)

ثم يكمل قائلا:

ومثله ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ (فاطر: ٣٢)

وقال: ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ أَوْرَثُوا الْكِتَابَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مُرِيبٍ﴾ (الشورى: ٧٤)، وقال: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرَثُوا الْكِتَابَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا الْأَدْنَى﴾ (الأعراف: ١٦٨)، وبالجملة فإن الذي يضاف إلى الله تعالى كله خير وحكمة ومصلحة وعدل، والشر ليس إليه.

وتأمل قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ أَوْرَثُوا الْكِتَابَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مُرِيبٍ﴾ (الشورى: ١٤) كيف حذف الفاعل هنا، وبني الفعل للمفعول لما كان في معرض الذم لهم، ونفي العلم عنهم، ولما كان في سياق نكر تعمة الله وآلانه ومنته عليهم قال: ﴿وَأَوْرَثْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ الْكِتَابَ﴾ (غافر: ٥٣) ونظير هذه الآية: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ (فاطر: ٣٢) ومن ذلك قوله: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرَثُوا الْكِتَابَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا الْأَدْنَى وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا وَإِنْ يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِثْلَهُ يَأْخُذُوهُ﴾ (الأعراف: ١٦٩)

وإنه لما كان الكلام في سياق ذمهم على اتباعهم شهواتهم وإيثارهم العرض الفاني على حظهم من الآخرة، وتماديهم في ذلك لم ينسب التورث إليه بل نسبه إلى المحل، فقال ﴿أَوْرَثُوا الْكِتَابَ﴾، ولم يقل: أورثناهم الكتاب. (١)

خامسا: السياق ورعاية ما يكون من الهيئات:

للسياق عند الأصوليين دوره في تعيين التقديم والتأخير في التراكيب اللغوية العربية، ومن ذلك ما ذكره ابن القيم فقال:

قال الله تعالى: ﴿إِلَهُهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِمَّا نثًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الدُّكُورَ * أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنثًا وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾ (الشورى: ٤٩)

يقول ابن القيم: "قسم سبحانه حال الزوجين إلى أربعة أقسام، اشتمل عليها الوجود، وأخبر أن ما قدره بينهما من الولد فقد وهبها إياه، وكفى بالعبد تعرضا لمقتته أن يتسخط ما وهبه، وبدأ سبحانه بذكر الإناث، فقيل: خيرا لهن لأجل استقبال الوالدين لمكانتهما. وقيل - وهو أحسن - إنما قدمهن؛ لأن سياق الكلام أنه فاعل لما يشاء، لا لما يشاء الأبوان، فلإن الأبوين لا يربدان إلا الذكور غالبا، وهو سبحانه قد أخبر أنه يخلق ما يشاء، فبدأ بذكر الصنف الذي يشاؤه ولا يريد الأبوان". (٢)

(١) ابن القيم: طريق الهجرتين وباب السعادتين، ص: ٢٤٧

(٢) ابن القيم، التفسير القيم، ص: ٤٣٢، وتحفة الورود، ص: ٦ - ٧.

ويكمل حديثه قائلا:

وعندي وجه آخر وهو أنه سبحانه فتم ما كانت تؤخره الجاهلية من أمر البنات حتى كأن الغرض بيان أن هذا النوع المؤخر الحقيق عندكم مقدم عندي في الذكر، وتأمل كيف نكر سبحانه الإناث، وعرف الذكور، فجبر نقص الأنوثة بالتقديم، وجبر نقص التأخير للذكور بالتعريف، فإن التعريف تنزيهه، كأنه قال: ويهب لمن يشاء الفرسان الأعلام المذكورين الذين لا يخفون عليكم.

ثم لما ذكر الصنفين معا قدم الذكور إعطاء لكل من الجنسين حقه من التقديم والتأخير، والله أعلم بما أراد من ذلك.

سادسا: السياق ودوره في توجيه الخطاب:

التفت علماء أصول الفقه إلى أهمية السياق ودوره في تفسير أي الذكر الحكيم، وهو يتمثل عندهم فيما يسمى بأسباب النزول، وقد ارتبط عندهم كذلك بتوجيه الخطاب وتحديد دلالاته، وبمعرفة السياق وأسباب النزول عندهم ينتفي الوهم أو اللبس في فهم معاني الآيات، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحْمَدُونَ أَن يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبْنَهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (آل عمران: ١٨٨) أشكل فهم الآية على مروان بن الحكم وهو والي على المدينة وقال: لنعدّ بن أجمعون حتى يبين ابن عباس له أن الآية نزلت في أهل الكتاب حين سألهم النبي صلى الله عليه وسلم عن شيء فكتموه إياه وأخبروه بغيره، وأروه أنهم أخبروه بما سألهم عنه، واستحمدوا بذلك إليه.^(١) ويروى أنها نزلت في أسنأفقين الذين كانوا يتخلفون عن رسول الله في الغزو، ثم يعتذرون إليه ويحبون أن يحمدا بما فعلوا، وذكر ابن حجر أنه يمكن أن تكون نزلت في كلا الفريقين.^(٢)

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ (ق: ٣٧)

فإن قيل^(٣): إذا كان التأثير إنما يتم بمجموع هذه فما وجه دخول أداة (أو) في قوله ﴿أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ﴾، والموضع موضع واو الجماعة لا موضع (أو) التي هي لأحد الشئين؟ قيل

(١) السيوطي: لباب النقول في أسباب النزول، ص: ١٠٨، تح وتعليق حمزة الشنرطي وأخريين، المكتبة القيمة، القاهرة، د.ت.

(٢) السابق، ص: ١٠٨ - ١٠٩.

(٣) ابن القيم، للفوائد، ص: ١٠ - ١٢.

هذا سؤال جيد، والجواب عنه أن يقال: " خرج الكلام بـ (أو) باعتبار حال المخاطب المدعو، فإن من الناس من يكون حي القلب واعية تام الفطرة، فإذا فكر بقلبه وجال بفكره، دل قلبه وعقله على صحة القرآن، وأنه الحق، وشهد قلبه بما أخبر به القرآن، فكان ورود القرآن على قلبه نورا على نور الفطرة، وهذا وصف الذين قيل فيهم: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ﴾ (سبأ: ٦)، وقال في حقهم: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ (النور: ٣٥) فهذا نور الفطرة على نور الوحي، وهذا حال صاحب القلب الحي الواعي.

ويقول ابن القيم: فصاحب القلب يجمع بين قلبه وبين معاني القرآن فيجدها كأنها قد كتبت فيه فهو يقرأها عن ظهر قلب، ومن الناس من لا يكون تام الاستعداد واعى القلب، كامل الحياة، فيحتاج إلى شاهد بمنزلة بين الحق والباطل، ولم تبلغ حياة قلبه ونوره وزكاة فطرته مبلغ صاحب القلب الحي الواعي، فطريق حصول هدايته أن يفرغ سمعه للكلام وقلبه لتأمله والتفكر فيه وتعقل معانيه، فيعلم حينئذ أنه الحق.

فالأول حال من رأى بعينه ما دُعي إليه وأخبر به، والثاني حال من علم صدق المخبر وتيقنه، وقال: يكفيني خبره، فهو في مقام الإيمان، والأول في مقام الإحسان، هذا قد وصل إلى علم اليقين، وترقى قلبه منه إلى منزلة عين اليقين، وذلك معه التصديق الجازم الذي خرج به من الكفر ودخل به في الإسلام. فعين اليقين نوعان: نوع في الدنيا ونوع في الآخرة، فالحاصل في الدنيا نسبته إلى القلب كنسبة الشاهد إلى العين، وما أخبرت به الرسل من الغيب يعاين في الآخرة بالإبصار، وفي الدنيا بالبصائر، فهو عين اليقين في المرتبتين.

وقد اهتم الإمام الشافعي بسياق الحال لما له من دور كبير في توجيه تفسير آي القرآن الكريم، وقد عُرِفَ سياق الحال عند الأصوليين بأسباب النزول، وقد حددوا فوائدها معرفتها فذكروا منها^(١) الوقوف على المعنى، والتخصيص، ودفع توهم الحصر، ورد المفهوم الخاطيء والاستدلال الخاطيء وإزالة الإشكال ودفع اللبس والغموض ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أُجِدُ فِي مَا أُوْحِي إِلَيَّ مُعْرَماً عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَاكِراً أَوْ دَمَاً مَسْفُوحاً أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقاً أُهْلٍ لِيُغْيِرَ اللَّهُ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (الأنعام: ١٤٥)

(١) انظر: د. فريد عوض حيدر، سياق الحال في الدرس الدلالي تحليل وتطبيق، ص: ٣١ - ٣٢، مكتبة

فذهب الإمام الشافعي إلى عدم إرادة الحصر في الآية الكريمة ؛ لأن الكفار لما حرّموا ما أحل الله، وأحلوا ما حرّم الله، وكانوا على المضادة والمحادّة جاءت الآية مناقضة لغرضهم، فكانه قال: لا حلال إلا ما حرّمتموه، ولا حرام إلا ما حلّتموه من الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به، ولم يقصد جُلّ ما وراءه، إذ القصد إثبات التحريم لا إثبات الحل".^(١)

فالشافعي استند إلى سياق الحال الخاص بالآية الكريمة فيما ذهب إليه وهو أمر استحسنه الزركشي، وذكر أنه لولا سبقه إلى ما ذهب إليه من عدم الحصر في الآية الكريمة ما كنا نستجيز مخالفة مالك في حصر المحرمات فيما ذكرته الآية.^(٢)

ويستفاد مما سبق ما يلي:

١- الأصوليون لا يخرجون عن الاستعمال اللغوي العربي للكلمات، وإنما يراعون الاستعمال اللغوي في توجيه المعاني المختلفة، ولا يصح عندهم العدول عن هذا الاستعمال في فهم النصوص الشرعية.

٢- ينظر الأصوليون إلى الكلمة في سياقها، ويدركون تعدد الدلالات للكلمة الواحدة بتعدد سياقاتها.

٣- ميّز الأصوليون عند استعمالهم لألفاظ اللغة بين معانيها الإفرادية ومعانيها التركيبية.

٤- رأى الأصوليون أن تؤخذ الألفاظ في حدود ما تواتر عن العرب في مجاري خطابها ومقاصدها في تصريف أساليبها، والعلم بتلك المقاصد - عندهم - لا يتأتى إلا بالإمام بجملة علم اللسان.

(١) الزركشي: بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، ١ / ٤٦ - ٤٧، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

(٢) البرهان في علوم القرآن، ١ / ٤٧.

المراجع

- الآمدي: سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد (ت: ٦٣١هـ) الإحكام في أصول الأحكام، تح: إبراهيم العجوز، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- الأعلم الشنتمري: أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى (ت: ٤٧٦هـ) النكت في تفسير كتاب سيبويه، تح: زهير عبد المحسن سلطان، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، ط١، ١٩٨٧م.
- أحمد سعد محمد (دكتور) الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في البحث البلاغي، ٢٨٥، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- أحمد عفيفي (دكتور) نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط١، ٢٠٠١م.
- أحمد مطلوب (دكتور) معجم المصطلحات البلاغية، وكالة المطبوعات، الكويت
- أحمد نصيف الجنابي (دكتور) ظاهرة المشترك اللفظي ومشكلة غموض الدلالة، مجلة المجمع العلمي العراقي، الجزء الرابع، المجلد الخامس والثلاثون، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م
- التهانوي: محمد علي الفاروقي (ت ١١٥٨هـ) كشاف اصطلاحات الفنون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م.
- تمام حسان (دكتور) اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م.
- الجاحظ: أبو عثمان عمرو بن بحر (ت: ٢٥٥هـ) البيان والتبيين، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت.
- ابن الجزري: الحافظ محمد بن محمد الدمشقي النشر في القراءات العشر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- الجرجاني: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت: ٤٧١) دلائل الإعجاز، تح: د. محمد رضوان، د. فايز الداية: مكتبة سعد الدين، دمشق، ط٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

- الجرجاني: علي محمد بن علي (ت: ٨١٦هـ)
التعريفات ، تح: محمد علي أبو العباس، مكتبة القرآن، القاهرة، ١٤٢٣هـ.
- جون لاينز
اللغة والمعنى والسياق، ترجمة د. عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، سلسلة المائة كتاب، ط١، ١٩٨٧م.
- الجويني، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله (ت ٤٧٨هـ)
البرهان في أصول الفقه، حققه وقدمه ووضع فهرسه: د. عبد العظيم الديب، دار الأنصار، القاهرة، ط٢، ١٤٠٠هـ.
- حلمي خليل (دكتور)
العربية علم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨م.
- دردير محمد أبو السعود (دكتور)
دلالة السياق وأثرها في الأساليب العربية، مجلة كلية اللغة العربية بأسبوط، العدد السابع، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ردة الله بن ردة بن ضيف الله (دكتور)
دلالة السياق، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٤هـ.
- الزركشي: بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (ت: ٧٩٤هـ)
البرهان في علوم القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ)
أساس البلاغة، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٤هـ.
- ستيفن أولمان
دور الكلمة في اللغة، ترجمة: د. كمال بشر، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٧٥م.
- السيوطي: جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (ت: ٩١١هـ)
لباب النقول في أسباب النزول، تح وتعليق حمزة النشرتي وآخرين، المكتبة القيمة، القاهرة،
- سعد مصلوح (دكتور)
الدراسة الإحصائية للأسلوب، عالم الفكر، المجلد العشرون، العدد الثالث، أكتوبر - ديسمبر ١٩٨٩.
- سعيد حسن بحيري (دكتور)
علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، لونجمان، ط١، ١٩٩٧م.

- سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: ١٨٠هـ)
الكتاب، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط ١.
- الشاطبي: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد (ت: ٧٩٠هـ)
الموافقات، (الموافقات في أصول الشريعة) عليه شرح جليل للشيخ عبد الله دراز،
المكتبة التجارية الكبرى بمصر، د.ت.
- الطبري: أبو جعفر محمد بن جرير (ت: ٣١٠هـ)
جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تح: محمود شاكر و أحمد شاكر، دار المعارف
بمصر، ١٩٦٠.
- عبد القادر حسين (دكتور)
أثر النحاة في البحث البلاغي، دار نهضة مصر، القاهرة، ط ١٩٧٠م.
- الغزالي: أبو حامد محمد بن محمد (ت: ٥٠٥هـ)
المستصفي من علم الأصول، المطبعة الأميرية، بولاق، ط ١، ١٣٢٢هـ.
- ابن فارس: أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)
مقاييس اللغة، تح: أ. عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، د.ت.
- الفارسي: أبو علي الحسن بن أحمد (ت: ٣٧٧هـ)
التعليقة على كتاب سيبويه، تح د. عوض القوزي، ط ١، ١٤١٢ - ١٩٩٢م.
- فتحي ثابت علم الدين (دكتور)
أثر السياق في مبنى التركيب ودلالته دراسة نصية من القرآن، رسالة دكتوراه، كلية
الدراسات العربية والإسلامية، المنيا، ١٩٩٤م.
- فخر الدين قباوة (دكتور)
التحليل النحوي أصوله وأدلتها، المصرية العالمية للنشر، لونغمان، القاهرة، ٢٠٠٢م.
- فريد عوض حيدر (دكتور)
سياق الحال في درس الدلالي تحليل وتطبيق، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،
١٩٩٨م.
- فنديس
اللغة ترجمة: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، الأنجلو المصرية، ١٩٥٠.
- ابن قيم الجوزية: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي (ت ٧٥١هـ)
- بدائع الفوائد، ٢ / ٣٠١، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت
- التفسير القيم، جمعه: محمد أويس الندوي، وحققه: محمد حامد الفقي، دار الكتب
العربية، لبنان.

- الكفوي: أبو البقاء أيوب ابن موسى الحسيني (ت ١٠٩٤هـ)
الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تح: د. عدنان درويش، ومحمد
المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٤١هـ - ١٩٩٨م.
- كمال بشر (دكتور)
مدخل إلى علم اللغة الاجتماعي، دار الثقافة العربية، ١٩٩٤م.
- محمد حماسة (دكتور)
النحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي)، ط١، القاهرة، ١٩٨٣م.
- محمد يوسف حبيلص (دكتور)
البحث الدلالي عند الأصوليين، عالم الكتب، ط١، ١٤١١هـ - ١١٩١م.
- محمود السمران (دكتور)
علم اللغة مقامة للقرء العربي، دار الفكر العربي، ط٢، ١٩٩٢م.
- مديحة جابر السليح (دكتور)
المنهج الأسلوبى فى النقد الأدبى فى مصر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ط ١،
٢٠٠٣م.
- مصطفى ناصف (دكتور)
النحو والشعر، قراءة فى دلائل الإعجاز، مجلة فصول، العدد الثالث، أبريل ١٩٨١م.
- ابن منظور: جمال الدين أبى الفضل بن محمد بن مكرم (ت ٧١١ هـ)
لسان العرب، تح: عبد الله على الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلى،
دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١.
- يحيى أحمد (دكتور)
الاتجاه الوظيفى ودوره فى تحليل اللغة، عالم الفكر، المجلد العشرون، للعدد الثالث،
أكتوبر - ديسمبر ١٩٨٩م.

ثانيا: الأجنبي:

- R.H. Robins: A short history of linguistics. Longman's Green and COLTD. Second impression , 1969 , Linguistics Library